الحدث

رفع الاحتلال الإسرائيلي بمسؤوليه وسياسييه وإعلامه أمس الجمعة من نبرة التهديدات بعد العملية التي شهدتها مستوطنة العاد وأدت إلى مقتل 3 إسرائيليين وإصابة 4 آخرين، مع التوعد بالانتقام وتصاعد الدعوات لاغتيال قائد «حماس» في غزة يحيى السنوار

عملية العاد

الاحتلال يهدد بالانتقام من الفلسطينيين

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله ـ **محمود السعدي**

استنفر الاحتلال الإسرائيلي أمس الجمعة بحثاً عن منفذي العملية التي وقعت مساء الخميس في مستوطنة إلعاد القريبة من خط التماس مع الضفة الغربية المحتلة، وأسفرت عن مقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة أربعة آخرين. وبينما كانت السلطات الإسرائيلية لا تزال تبحث حتى عصر أمس عن فلسطينيين اثنين نشرت اسميهما وصورتيهما قائلة إنهما المسؤولان عن الهجوم، فإن الدعوات كانت تتصاعد من مسؤوليها وصحافييها للانتقام، وحتى التهديد باستهداف قائد حركة «حماس» في غزة يحيى السنوار، بالتوازي مع اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة، وكل ذلك في محاولة لحفظ ماء الوجه بعد هذه الضربة التي جاءت بعد انتهاء شهر رمضان والذي كان الاحتلال يتوقع تصعيداً فيه وتأتي العملية لتؤكد استمرار عمليات المقاومة في وجه الاحتلال طالما واصل تصعيده ولا سيما في القدس والمسجد الأقصى، من دون القدرة على وقفها، على الرغم من كل الإجراءات العقابية ومنها تمديد الإغلاق المفروض على الضفة وغزة.

وواصلت الشرطة الإسرائيلية باعداد كبيرة، أمس الجمعة، عملية بحث عن منفذي الهجوم الذي أودى بحياة ثلاثة أشخاص وإصابة أربعة آخرين، في إلعاد بالقرب من تل أبيب. ودعت الشرطة السكان إلى تقديم معلومات عن مكان اختباء المهاجمين، وقالت إنهما أسعد يوسف الرفاعي (19 عاماً) وصبحي عماد أبو شقير (20 عاماً)، من سكان قرية رمانة في محافظة جنين. وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن جيش الاحتلال، قام بخطوة خارجة عن المألوف عندما نشر صورتي واسمي منفذي العملية. وأشارت الإذاعة الإسرائيلية أمس إلى أن جيش الاحتلال يخشى من أن الاثنين لا يزالان داخل الخط الأخضر، وبالتالي قد يحاولان تنفيذ عملية أخرى. ونقلت الإذاعة عن قائد شرطة لواء المركز العميد أفي بيطون، أن الجيش والشرطة سيّرا قوات خاصة في عمليات تمشيط المنطقة المحيطة بمستوطنة إلعاد التي تبعد ثلاثة كيلومترات فقط عن خط التماس مع الضفة الغربية المحتلة، وأنه يتم الاستعانة بمروحيات وبقوات كبيرة بحثاً عن سيارة استخدمها منفذا العملية للفرار من المكان، فيما بقيت ظروف وصولهما للمستوطنة غير واضحة.

لكن عائلة الشاب صبحي عماد أبو شقير، حمّلت الاحتلال المسؤولية عن حياة ابنها، رافضة «ادعاءات» الاحتلال بتنفيذ ابنها للعملية في الداخل المحتل. وقال صبحي صبيحات، جدّ الشاب، لـ«العربي الجديد»، إن الاحتلال «هو المسؤول عن حياة ابننا صبحي، ولم يقدم لنا أي دليل على أن صبحي هو منفذ العملية». وشرح أن صبحي يعمل في مستوطنة إلعاد منذ شهرين ونصف الشهر، وأن الشاب أسعد هو عامل أيضاً ومساعد له، مشيراً إلى أن قناعته هي أنهما قد شهدا على وقوع العملية وهربا، ما أدى إلى اشتباه الاحتلال بهما.

وحاول الاحتلال حفظ ماء وجهه، بالتهديد بأن يدفع «الإرهابيون» الثمن. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت في بيان «خرج أعداؤنا للقيام بجملة لقتل يهود، أينما كانوا. إنهم يسعون لكسر روحنا، ولكنهم سيفشلون. سنلقي القبض على الإرهابيين وسيدفعون الثمن مع البيئة الداعمة».

وترافق ذلك مع دعوات من سياسيين إسرائيليين لاستهداف السنوار. وقال النائب من حزب «الليكود» يسرائيل كاتس في حديث لإذاعة إسرائيلية «يجب القضاء على السنوار والعودة إلى (سياسة) الاغتيالات المستهدفة لقادة الإرهاب في غزة؛ هذه هي الطريقة الوحيدة لردع الهجمات ووقفها؛ يجب أن نرد ونغير القواعد والمعادلة». بدوره، قال اللواء (احتياط) بيسرائيل زيف، القائد السابق لفرقة غزة في الجيش الإسرائيلي: «يجب على إسرائيل أن تقضي على يحيى السنوار، الرجل يحاول أن يحرق بكل الطرق، ويتسبب بنزيف دولة إسرائيل». كما كتب النائب المتطرف في الكنيست إيتمار بن غفير في تغريدة على «تويتر»، أمس الجمعة: «أنا أؤيد الموت للإرهابيين؛ وأيضا نسف بيت الإرهابي السنوار». غير أن رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، النائب رام بن باراك، قال في حديث إذاعي: «لا توجد حلول سحرية للوضع الذي نحن فيه؛ نحن في وسط موجة، نحتاج إلى بناء السياج الفاصل (الخرساني المقام على أراضي الضفة الغربية) الذي تم إهماله لسنوات عديدة».

وبالتوازي مع التهديدات الكلامية، اتخذ الاحتلال إجراءات انتقامية، إذ قرر، ليلة الخميس ـ الجمعة، تمديد الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حتى يوم الأحد المقبل. وقال منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية غسان عليان، في بيان مقتضب: «عقب العملية الإرهابية التي وقعت في إلعاد قرر وزير الدفاع بيني غانتس تمديد الإغلاق المفروض على منطقة يهودا والسامرة (الاسم اليهودي للضفة الغربية) وقطاع غزة حتى الأحد». وأضاف عليان: «نهاية الأسبوع سيتم تقييم الأوضاع الأمنية من جديد». وأغلق الاحتلال الأراضي الفلسطينية منذ يوم الثلاثاء.

كما نفذ مستوطنون في وقت متأخر من ليل الخميس، وفجر الجمعة، اعتداءات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في عدة مناطق من الضفة الغربية، بعد عملية إلعاد. وأكد مازن شحادة رئيس مجلس قروي عوريف جنوب نابلس لـ«العربي الجديد» أن مجموعة من المستوطنين اقتحمت أطراف القرية، فجر أمس الجمعة، «وأضرمت النيران في أربع مركبات للأهالي، لكن الشبان تصدوا للمستوطنين، الذين فروا من المكان». كما هاجم مستوطنون، فجر أمس، مركبات الفلسطينيين بالحجارة أثناء مرورها على شارع القدس- الخليل جنوب بيت لحم، من دون أن يبلغ عن إصابات. وكان مستوطنون قد هاجموا مركبات الفلسطينيين بالحجارة في وقت متأخر من ليل الخميس، عند مدخل قرية مخماس شمال القدس وأرهبوا المارة، بينما أصيب عدة فلسطينيين بجروح ورضوض،

كثّفت القوات الإسرائيلية من انتشارها بحثاً عن منفذَي العملية
(جاك غويز/فرانس برس)

إثر هجوم للمستوطنين عليهم قرب حاجز حوارة العسكري المقام جنوب نابلس.

كما استهدفت قوات الاحتلال أمس الأراضي الزراعية شرقي مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، بنيران رشاشاتها الثقيلة وقنابل الغاز المسيل للدموع. ونقلت وكالة «قنا» عن شهود عيان أن جنود الاحتلال المتمركزين في الأبراج العسكرية شرق خان يونس فتحوا نيران رشاشاتهم الثقيلة بكثافة، وأطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع، تجاه الأراضي الزراعية شرق بلدة خزاعة، ما أجبر المزارعين على مغادرة أراضيهم، من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

بالتوازي، لم يتأخر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لإدانة «الهجوم المروع الذي استهدف رجالاً ونساء أبرياء ... بينما تحتفل إسرائيل بعيد استقلالها»، وأكد أن الولايات المتحدة تقف «بحزم» إلى جانب حلفائها الإسرائيليين. من جهته، قال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان إن الولايات المتحدة «رؤعها» الهجوم. وأضاف «كما هو الحال دائما، نقف مع اسرائيل في مواجهة هذا التهديد الارهابي».

في المقابل، كان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، يؤكد أنّ «تهديدات العدو باغتيال القادة لن تثنينا عن الدفاع عن أرضنا وقدسنا، وحقنا في العودة، وتحرير أسرانا». وقال هنية في تصريح إنّ «شعبنا مستمر في مقاومته حتى تحقيق أهدافنا كاملة»، مشيراً إلى أنّ «شعبنا لم ولن يقف صامتاً كلما تواصل الاستهداف لمقدساتنا وأقصانا والاستهانة بشعبنا ومشاعر أمتنا العربية والإسلامية». وأشار هنية إلى أن الأقصى خط أحمر حقيقي، لا يخضع لأي مساومات، ولا يقبل القسمة على اثنين، فهو مسجد إسلامي خالص وحق تاريخي ثابت لأمتنا وشعبنا، هذا هو العهد والقسم والميثاق.

كما قال المتحدث باسم حركة «حماس» قاسم حازم إن عملية إلعاد «جزء من غضب شعبنا على اعتداءات الاحتلال بحقّ المقدّسات وتطبيق عملي لما حذرت منه المقاومة، من أن الأقصى خط أحمر»، مؤكداً أنّ «اقتحام المسجد الأقصى لا يمكن أن يمرّ من دون عقاب». من جهته، رأى عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي محمد حميد (أبو الحسن) أن «العملية البطولية» في إلعاد «جاءت انتصاراً للمسجد الأقصى». وأضاف أن «تدنيس جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين للمسجد الأقصى هو إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وتجاوز لكل الحدود»، مؤكدا أن «شعبنا سيواصل مواجهة الاحتلال وعدوانه».

أما رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، فاعرب عن «إدانته لمقتل مدنيين إسرائيليين»، معتبراً أن «قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يؤدي إلا إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الوقت الذي نسعى فيه جميعا إلى تحقيق الاستقرار ومنع التصعيد». وحذّر عباس من «استغلال هذا الحادث المدان» للقيام باعتداءات وردات فعل على الشعب الفلسطيني من قبل المتطرفين وغيرهم، مجدداً إدانته «للاعتداءات المتواصلة بحق شعبنا ومقدساته الإسلامية والمسيحية والتي خلقت أجواء التوتر وعدم الاستقرار».

تحريض متصاعد

طالب كتّاب إسرائيليون بتصفية يحيى السنوار بعد عملية العاد. وكتب شمعون شيفر في «يديعوت» أن السنوار «إلى جانب احمد ياسين وياسر عرفات، هو احد اكبر منتجي الإرهاب الذي عرفناهم. وهو يمنح غطاء دينيا يشجع الافراد والمجموعات على ضربنا». من جهته كتب بن كاسبيت في «معاريف» انه «ربما قد يكون حان الوقت لادخال السنوار الى دائرة الدم». وتابع ان «عملية العاد الفظيعة قد تكون نقطة التحول، وربما حان الوقت لان نجبي منه (السنوار) الثمن».

تصدع التهدئة

دان المتحدث باسم الخارجية الأردنية هيثم أبو الغول «عملية قتل ثلاثة إسرائيليين في العاد»، وأشار في تصريح لوكالة «نرا» الى ان التهدئة الشاملة التي عمل الجميع من اجلها بدأت تتصدّع، في بيئة من اليأس تؤجج التطرف ويغذيها غياب افق سياسي حقيقي.

واكد ضرورة اتخاذ كل الاجراءات للحفاظ على التهدئة ووقف الاجراءات الاستفزازية والتصعيدية، وخصوصا انتهاكات المقدسات، وعنف المستوطنين، وترحيل الفلسطينيين من بيوتهم.

للحديث تتمة...

الاحتلال هو السبب

نضال محمد وتد

تتواتر التصريحات والتحليلات الإسرائيلية المتنوعة والكثيرة، والإنذارات المهددة والمتوعدة، لكل فلسطيني وكل تنظيم وفصيل، بعد كل عملية تنفذ في الأراضي الفلسطينية، سواء داخل الضفة والقدس، أو داخل حدود الخط الأخضر. ويأتي ذلك في محاولة لنفي السبب الحقيقي لهذه العمليات، وتحميل الطرف الفلسطيني المسؤولية عن «الإرهاب» ورمي الفلسطينيين بداء إسرائيل الأصلي (ونعني الإرهاب) والظهور بمظهر الدولة الضحية.

فتارة هو التحريض في مناهج التعليم الفلسطينية، وتارة أخرى هو التحريض في شبكات التواصل الاجتماعية، وأحياناً هو التحريض الديني والتعصب الديني الإسلامي، وتارة أخرى هو محاولات الشبان والشابات الفلسطينيين والفلسطينيات الخلاص من إحباطهم ويأسهم ومشاكلهم بالفرار إلى قتل إسرائيلي وتنفيذ عملية، إلخ. هكذا تعمل ماكينة الاحتلال، سواء كانت بتغطية خبراء لشؤون العرب، أو خبراء عسكريين وخبراء في شأن الإرهاب. ويتم سرد كل عامل وكل سبب يمكن أن يتصوره الخيال، كمفسر بديل للسبب الحقيقي الوحيد، وهو الاحتلال وممارساته.

فإسرائيل لا تستطيع الانفكاك من عقيدتها الصهيونية العنصرية والاستعلائية التي لا ترى بالشعب الفلسطيني مساوياً لأي من شعوب العالم، كي يصرّ على رفض الاحتلال وعلى مقاومة الاحتلال الأجنبي، سواء من خلال عمليات فردية أو عمليات فصائلية منظّمة، أو انتفاضة شعبية. هي تريد للفلسطيني أن يسكت على حقيقة احتلال وطنه، ومصادرة حرياته كلها بمجرد فقدانه للسيادة على وطنه، وما يترتب على ذلك من فقدانه لحق تقرير مصيره وتنظيم حياته كشعب مثل باقي شعوب الأرض. وهي تريد من الشعب الفلسطيني أن يقبل بمكانة دونية في وطنه، وأن يقبل بكل ما يرافق ذلك من سيطرة وتحكّم بكل مجالات الحياة، ومصادرة مصادر الرزق والعمل والأرض والحركة، وأن يكون فوق كل هذا شاكراً لأنها تترك له بعضاً من الهواء كي يتنفس.

وما دامت دولة الاحتلال الإسرائيلي تتسلح بعقيدتها العنصرية ونظرتها الدونية للفلسطينيين أولاً، ثم لباقي العرب، فمن «الطبيعي» في عُرفها، أن تستنكر على هذا الشعب، أن يقاوم الاحتلال، أو حتى أن يفكر مجرد تفكير بالمقاومة. ليس واضحاً إلى أين ستتجه الأمور في المستقبل المنظور، وهل سيقود التصعيد الإسرائيلي لتكريس التقسيم الزماني في الأقصى، والرد الفلسطيني، إلى جولة جديدة من القتال (في غزة مثلاً) أم إلى سقوط الحكومة الحالية. لكن الواضح والأكيد أن بقاء الاحتلال سيغذي بقاء المقاومة.

شرق غرب

الرئيس الجورجي السابق يواجه خطر الموت

يواجه الرئيس الجورجي السابق ميخائيل ساكاشفيلي (الصورة)، الذي تدهور وضعه الصحي بسبب إضرابين عن الطعام في سجنه، خطر الموت إذا لم يتلق العناية اللازمة، وفق ما حذر أطباؤه، أمس الجمعة. ورفض ساكاشفيلي (54 عاماً) تلقي الغذاء لخمسين يوماً ثم لعشرين يوماً أخرى تنديداً بسجنه إثر إدانته باستغلال السلطة. وذكرت مجموعة أطباء مستقلين عاينت ساكاشفيلي في السجن أن الأخير يعاني اضطرابات وضغوطاً عصبية شديدة وفقدان الشهية.
(فرانس برس)

بريطانيا: الشرطة ستحقق مع زعيم «العمال»

أعلنت الشرطة البريطانية، أمس الجمعة، أنها ستحقق مع زعيم المعارضة كير ستارمر بشأن انتهاك محتمل لقواعد الإغلاق في عام 2021، بعد تلقي معلومات جديدة مهمة، مما يوجه ضربة محرجة لحزب «العمال» الذي يقوده. وواجه ستارمر تدقيقاً متزايداً بشأن لقطات تعود لشهر إبريل/نيسان 2021، ظهر فيها وهو يشرب زجاجة من الجعة مع زملائه في مكان مغلق خلال زيارة إلى شمال شرقي إنكلترا.
(رويترز)

توغل صيني في أجواء تايوان

أعلنت وزارة الدفاع في تايوان، أمس الجمعة، أن سلاح الجو سارع إلى تحذير 18 طائرة صينية دخلت منطقة الدفاع الجوي، في عمليات توغل معتادة تثير غضب الحكومة في تايبه. وذكرت الوزارة أن 6 طائرات صينية من طراز «جيه -11» و6 من طراز «جيه .16» وقاذفتين من طراز «إتش .6» توغلت في الأجواء التايوانية. وفي 23 يناير/كانون الثاني الماضي توغلت 39 طائرة صينية في أجواء تايوان.
(رويترز)

زيارة أميركية للحدود التركية ـ السورية

أعلنت مندوبة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لبدا توماس ـ غرينفيلد (الصورة)، أمس الجمعة، أنها ستزور معبر الريحانية، باب الهوى، على الحدود التركية ـ السورية في نهاية الأسبوع الحالي. وقالت: الزيارة تهدف «لمعاينة الوضع بنفسي من أجل ترك المعبر مفتوحاً والضغط لفتح معابر أخرى»، مبدية أملها بتعاون الروس في هذا السياق، لاستكمال إيصال المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري.
(الأناضول)

الجزائر: استنكار لمنع سفر 3 نشطاء

استنكرت منظمتا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، أمس الجمعة، فرض «منع السفر التعسفي» من الجزائر على ثلاثة ناشطين يحملون الجنسيتين الكندية والجزائرية. وبحسب بيان مشترك للمنظمتين، منعت السلطات الجزائرية ثلاثة ناشطين على الأقل من العودة إلى كندا بين يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان الماضيين و«استجوبتهم بشأن صلاتهم بالحراك». والمعنيون هم لزهر زويمية، وحجيرة بلقاسم، وشخص ثالث طلب عدم الكشف عن هويته «لأسباب أمنية».
(فرانس برس)

خاص

أميركا تؤيد وساطات دول عربية لوأد التصعيد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

استبعدت مصادر مصرية مطلعة على ملف الوساطة التي تقودها القاهرة بين فصائل المقاومة الفلسطينية، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، إقدام السلطات في تل أبيب في الوقت الراهن على العودة لسياسة «قطع الرؤوس»، في إشارة إلى عمليات الاغتيال في صفوف قيادات الفصائل. وأكدت أن الترويج الإعلامي الإسرائيلي بشأن خطط لاغتيال زعيم حركة «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار بمثابة محاولة لامتصاص حالة الغضب في الشارع الإسرائيلي في أعقاب فشل احتفالات ما يسمونه بذكرى الاستقلال، ذكرى النكبة الفلسطينية، بعد العملية الفدائية التي قُتل خلالها 3 إسرائيليين، وأصيب آخرون مساء الخميس. وتعالت دعوات في الصحف الإسرائيلية أمس الجمعة، لاغتيال السنوار، مستغلة العملية التي وقعت في بلدة إلعاد.

وقالت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إن المسؤولين المصريين المعنيين في المؤسسات المعنية بإدارة ملف الوساطة، أبلغوا الجانب الإسرائيلي في وقت سابق عندما تصاعد الحديث عن احتمالية اغتيال السنوار في أعقاب المواجهة العسكرية في مايو/ أيار من العام الماضي، أن المساس بالسنوار أو أي من قادة حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» معناه اتخاذ إسرائيل قراراً بإطلاق إشارة البدء لمواجهة عسكرية شاملة.

وأضافت المصادر أنه «خلال أكثر من جولة من المحادثات مع قادة الحركتين، كان التأكيد على أن المساس بالقادة في أي منهما، لن تكون بعده مفاوضات أو تهدئة، مشددين على أن «القادة» والقدس «هما الخطان اللذين لا عودة بعدهما». في غضون ذلك، قال رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية إن «تهديدات العدو باغتيال القادة لن تثنينا عن الدفاع عن أرضنا وقدسنا، وحقنا في العودة، وتحرير أسرانا». وبحسب المصادر التي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن «المشهد الفلسطيني بات أمام معادلة جديدة، فبعدما فرض الاحتلال معادلة القصف مقابل أي صاروخ يتم إطلاقه من قطاع غزة، استطاعت المقاومة أيضاً فرض معادلتها بأن أي اقتحام للمسجد الأقصى سقابله عملية في العمق الإسرائيلي (المحتل).

في مقابل ذلك، قالت المصادر نفسها إن المسؤولين في مصر تلقّوا اتصالات أميركية أخيراً، بهدف لعب دور حاسم في وأد أي محاولة للتصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوضحت أن هناك دعماً من الجانب الأميركي لأدوار الوسطاء العرب لدى الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها دولتا مصر وقطر، لقطع الطريق أمام المحاولات الروسية لتوظيف هذا الملف في إطار صراعها المتصاعد مع الغرب.

وكانت وزارة الخارجية القطرية قد حمّلت سلطات الاحتلال «وحدها مسؤولية دائرة العنف التي ستنتج عن الاقتحام المتكرر للمسجد الأقصى والاستخفاف بمشاعر ملايين المسلمين حول العالم». ودانت في بيان صدر الخميس «بأشد العبارات اقتحام عشرات المستوطنين لباحات المسجد الأقصى تحت حماية سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واقتحام سلطات الاحتلال للمصلى القبلي والاعتداء على المصلين والمدنيين في المسجد». وحذرت من المحاولات الإسرائيلية الممنهجة لتغيير الوضع الديني والتاريخي للمسجد الأقصى، وحثت المجتمع الدولي على التحرك العاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن دخول روسيا على خط الأزمة في الأراضي المحتلة أخيراً، باستقبال وفد من «حماس»، وإعلان موسكو استعدادها لتكون منصة لاستقبال لقاءات الفصائل الفلسطينية، أثار مخاوف الجانبين الإسرائيلي والأميركي.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، موسى أبو مرزوق، أمس الجمعة، إن وفد الحركة بحث في موسكو «الاعتداءات الإسرائيلية في القدس، وتداعياتها الخطرة، والانتهاكات في الضفة الغربية وغزة».

ترويج الاحتلال لخطط لاغتيال السنوار يهدف لامتصاص الغضب

ووصف في تغريدة على «تويتر» في ختام زيارة وفد الحركة لروسيا، الزيارة بـ«المثمرة»، وأنها تأتي في إطار «تعميق التشاور والتنسيق الثنائي مع الأصدقاء الروس». وأضاف أنه تم «التأكيد المشترك (خلال الزيارة) على رفض التفرد الأميركي في القرار الدولي».

في سياق متصل، قالت المصادر إن الوسيط المصري أجرى أخيراً اتصالات بهدف تهدئة الأجواء، وامتصاص صدمة أحداث ما تسميه سلطات الاحتلال «يوم الاستقلال»، والتي شهدت اقتحام ساحات المسجد الأقصى في القدس. ولفتت المصادر نفسها إلى أن الحديث عن تهدئة الفصائل في قطاع غزة لم تعد مطروحة بالدرجة نفسها في الاتصالات الأخيرة باعتبارها أمراً مسلّماً به، والحديث بات عن المعادلة الجديدة المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى، مشددة على أن ما حدث يُعتبر بمثابة نجاح جديد للفصائل الفلسطينية، من شأنه أن يغيّر قواعد التفاوض خلال المرحلة المقبلة.

وأشارت المصادر المصرية إلى أن «جيش الاحتلال الإسرائيلي سيفكر كثيراً قبل الشروع في اغتيال أي من قادة المقاومة السياسيين»، خصوصاً في الظرف الراهن، الذي تخشى فيه الحكومة الإسرائيلية من تفجير مواجهة تجد فيها إيران موطئ قدم لها.

وفي سياق التحذيرات من تصاعد العدوان الإسرائيلي، قال عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، أسامة القواسمي، في بيان أمس، إن إسرائيل واهمة إن ظنت بأن الأمن يتحقق من خلال استمرار العدوان وتعميق الاحتلال والإرهاب وفرض نظام الفصل العنصري، والاعتداء على المقدسات وما يجري من اقتحامات للمسجد الأقصى.

متابعة

وحدات استيطانية جديدة في الضفة

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ وتوسعة خططها الاستيطانية، على الرغم من الغضب المتنامي لدى الفلسطينيين. وتعتزم سلطات دولة الاحتلال المصادقة، الأسبوع المقبل، على بناء نحو 4 آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. وقالت إذاعة جيش الاحتلال، أمس الجمعة، إن «المجلس الأعلى للتخطيط والبناء سيوافق، الأسبوع المقبل، على بناء 3988 وحدة سكنية في الضفة الغربية». وأضافت أنه «بناء على طلب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، فقد جرى تقليص عدد الوحدات السكنية». ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن «مصادر سياسية وأمنية إسرائيلية» قولها إن «الأميركيين، كما كان متوقعاً، لم يكونوا متحمسين لهذه الخطوة (المصادقة على بناء مستوطنات جديدة)، لكن كان هناك تفهم للموضع السياسي في إسرائيل». والمجلس الأعلى للتخطيط والبناء الإسرائيلي، الذي يتبع وزارة الأمن الإسرائيلية، هو المسؤول عن مخططات البناء في المناطق المصنفة «ج» والتي تُشكل نحو 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

في غضون ذلك، ترتفع وتيرة المواجهات في الضفة بين الفلسطينيين الغاضبين من التوغل الاستيطاني وقوات الاحتلال. وفي هذا الإطار، أصيب، أمس، عشرات الفلسطينيين، إثر قمع قوات الاحتلال مسيرات سلمية في مناطق عدة من الضفة الغربية، رفضاً للاستيطان وإقامة بؤر استيطانية، خلال العامين الماضيين، في محافظة نابلس، شمالي الضفة.

واندلعت مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال بعد قمع الأخيرة مسيرتين سلميتين، انطلقتا بعد صلاة الجمعة، في بلدتي بيت دجن وبيتا في نابلس، رفضاً لإقامة بؤرتين استيطانيتين على أراضي البلدتين خلال العامين الماضيين. وأكد مدير الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر الفلسطيني في نابلس أحمد جبريل، لـ«العربي الجديد»، أن طواقم «الهلال الأحمر» تعاملت مع 11 إصابة بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع في مواجهات بلدة بيت دجن شرقي نابلس، بالإضافة إلى إصابات أخرى بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال قمع جيش الاحتلال المسيرة الأسبوعية المناهضة الاستيطان في قرية كفر قدوم، شرقي قلقيلية، والتي خرجت أمس تنديداً باستمرار عدوان الاحتلال على مدينة القدس والمسجد الأقصى.

وشهدت قرية الجانية، غربي رام الله، بدورها، مواجهات أمس بين المواطنين وقوات الاحتلال، من دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. واحتجزت قوات الاحتلال مركبات فلسطينية على مداخل بلدتي الزاوية ودير بلوط غربي سلفيت، شمالي الضفة، وقامت بتفتيشها والتدقيق بهويات راكبيها، وأعاقت تنقلهم، كما نصبت حاجزاً عسكرياً على مفترق بلدة عرابة جنوبي جنين، شمالي الضفة، وكثفت وجودها العسكري ونصب الحواجز في محيط قرى وبلدات جنوب جنين. إلى ذلك، أصيب راعي أغنام اقتحموا نبع قريوت.

وفي السياق ذاته، أصيب أربعة شبان فلسطينيين بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال قمع جيش الاحتلال المسيرة الأسبوعية المناهضة الاستيطان في قرية كفر قدوم، شرقي قلقيلية، والتي خرجت أمس تنديداً باستمرار عدوان الاحتلال على مدينة القدس والمسجد الأقصى.

وشهدت قرية الجانية، غربي رام الله، بدورها، مواجهات أمس بين المواطنين وقوات الاحتلال، من دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. واحتجزت قوات الاحتلال مركبات فلسطينية على مداخل بلدتي الزاوية ودير بلوط غربي سلفيت، شمالي الضفة، وقامت بتفتيشها والتدقيق بهويات راكبيها، وأعاقت تنقلهم، كما نصبت حاجزاً عسكرياً على مفترق بلدة عرابة جنوبي جنين، شمالي الضفة، وكثفت وجودها العسكري ونصب الحواجز في محيط قرى وبلدات جنوب جنين. إلى ذلك، أصيب راعي أغنام بجروح ورضوض بالكتف، أمس، إثر اعتداء المستوطنين عليه بالضرب قرب قرية ام الخير، جنوبي الخليل، جنوبي الضفة، كما اعتُدي على ماشيته، بحسب ما أكد منسق لجان الحماية والصمود في جنوب الخليل، فؤاد العمور، في تصريحات صحافية. وقال منسق اللجان الوطنية والشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، راتب الجبور، إن قوات الاحتلال قمعت، أمس، وقفة منددة بمحاولات تهجير المواطنين الفلسطينيين من تجمع مسافر يطا القروي.

ويضم تجمع مسافر يطا قرى: جنبا، المركز، الحلاوة، الفخيت، التبان، المجاز، ومغاير العبيد، صفي الفوقا والتحتا، الطويا، خلة الضبع، والمقفرة. وكانت محكمة الاحتلال العليا في القدس رفضت الالتماس المقدم من أهالي 12 تجمعاً سكنياً في مسافر يطا ضد قرار إعلانها مناطق «إطلاق نار»، ما يعني هدمها وتهجير ما يقارب أربعة آلاف مواطن.

على صعيد آخر، أدى نحو 20 ألف فلسطيني صلاة الجمعة، أمس، في المسجد الأقصى، وسط إجراءات عسكرية إسرائيلية مشددة.

واعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، شاباً من بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، كما شاعلى رام الله، وسط الضفة، بينهم الشقيقان عبد الله وعبد الرحمن الخطيب.

في المقابل، أفرجت سلطات الاحتلال، أمس، عن الأسيرة ختام السعافين (60 عاماً) من مدينة رام الله، بعد 19 شهراً من الاعتقال في سجن الدامون، وذلك من حاجز الجلمة المقام شمال مدينة جنين. وكانت سعافين اعتقلت في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، علماً أنها تشغل رئاسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

من مواجهات كفر قدوم أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

محمود...

أمام انسداد أفق إجراء حوار وطني في تونس، بعد تأكيد الرئيس قيس سعيّد رفضه للحوار إلا مع مساندي مساره، تدخل تونس نفقاً مفتوحاً على كل الاحتمالات، خصوصاً إمكانية حصول فوضى، وسط تحذيرات من إمكانية اقتحام مقرات أحزاب للتمهيد لحلها

تونس أمام خطر الفوضى

شعارات شعبوية وتحريض لتبرير العنف واستكمال الانقلاب

احد انصار سعيّد يحرق نسخة من الدستور، سبتمبر 2021 (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

تونس ـ **وليد التليلي**

دخلت تونس طوراً جديداً في أزمتها المركبة، مع تصاعد حدة الصراع بين الفرقاء، وبداية التلويح بنذر العنف، خصوصاً بعد تحذيرات من «جبهة الخلاص الوطني» المعارضة بوجود مخطط لانصار الرئيس قيس سعيّد للاعتداء على المقرات الحزبية، غداً الأحد، تمهيداً لحلها بقرار من سعيّد والقبض على قيادات حزبية. ويسيطر على البلاد جو من القلق أيضاً، بعد تسريبات صوتية منسوبة لرئيسة ديوان سعيّد السابقة، نادية عكاشة، تكشف فيها كواليس الحكم وطبيعة العلاقات التي تدير البلاد.

وأمام انسداد الأفق بوجود إمكانية لحوار، بعد تأكيد سعيّد رفضه لأي حوار إلا مع مساندي مساره، تدخل تونس نفقاً مظلماً حقيقياً مفتوحاً على كل الاحتمالات، خصوصاً مع تهاوي سعر الدينار وتصاعد الأزمة الاقتصادية. ويصر سعيّد على تنفيذ برنامجه بحذافيره من دون أي تنازل، عبر لجنة تؤسس لجمهورية جديدة في غضون أيام، وإقرار دستور جديد وعرضه على الاستفتاء في 25 يوليو/تموز المقبل، وحوار لا أحد يعرف كيف ومتى ومع من سيتم، باستثناء إشارة مبهمة منه إلى «المنظمات الوطنية» وأنه لا حوار إلا مع «الصادقين» و«الوطنيين» ومساندي مساره. مع العلم أن المنظمات المقصودة هي التي كانت نظمت حوار 2013 وتضم الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة (منظمة رجال الأعمال) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وهيئة المحامين.

ويرى أن الدعوة الصحافية الطارئة لـ«جبهة الخلاص»، التي كان يقودها أحمد نجيب الشابي، أول من أمس الخميس، أريكت سعيّد، الذي توجه منتصف ليل الخميس إلى وزارة الداخلية ليقول إن «الجبهة» تروج لأخبار مغلوطة، وأنه لا نية للقبض على أي أحد. لكنه لم ينف بوضوح قصة حل الأحزاب. واتهم سعيّد أطرافاً لم يسمها بحرق البلاد، داعياً قادة وزارة الداخلية إلى حماية البلاد والتصدي لهؤلاء، مؤكداً مرة أخرى أن لا حوار إلا مع من يساندون مساره. ويصرّ سعيدّ على أن تكون كل خطاباته من هذه الوزارة في توقيت متأخر من الليل من دون أن يفهم أحد سبب ذلك.

وقال رئيس «جبهة الخلاص الوطني» أحمد نجيب الشابي، لـ«العربي الجديد»، إنه «لم يكن يتوقع الذهاب في اتجاه حل الأحزاب في هذا التوقيت، ولكن مشروع الرئيس يتقدم بسبب الفراغ الموجود في الساحة»، وأضاف: «لذلك لا بد من بناء قوة تخلق نوعاً من التوازن لمنع سعيّد من الذهاب في هذا الطريق، وإلزامه بالعودة إلى المسار الذي خرج عنه وعن الشرعية الدستورية»، مشيراً إلى أن «الوضع سيئ، ويسير نحو الأسوأ». وأوضح الشابي أن «على التونسيين أن يعوا جيداً أن بلادهم تناديهم من أجل الإنقاذ، والخروج من الأزمة المالية والاقتصادية في ظل غياب الأفق». وأكد أن «الأزمة السياسية تهدد بمزيد من الانقسام وهدم مؤسسات الدولة وتهديد الحريات، فتونس في حاجة إلى الإنقاذ، وهذا لا يتم إلا من كافة أطراف المجتمع وعبر الحوار الوطني».

وبينت نائبة رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان)، سميرة الشواشي، لـ«العربي الجديد»، أن «خطاب الرئيس خطير جداً، ويفتح الباب للمحاكمات الشعبية. كما أن تسريب تسجيلات كواليس الرئاسة خطيرة جداً، ولم نر تكذيباً لذلك». واعتبرت أن «هناك تهديدات جدية، ومعطيات باقتحام مقرات أحزاب سياسية، والقيام بحرائق، للتمهيد لعملية حل الأحزاب، كما تم سابقاً التمهيد لـ 25 يوليو». وأضافت الشواشي: «نحن كمسؤولين وقيادات سياسية، لا نثير اتهامات مجانية، ولكن دورنا هو تحذير وإعلام الرأي العام بما يحدث».

وبحسب النائب عن «قلب تونس» رفيق عمارة فإن «التصريحات والتهديدات التي يقوم بها من يسمون أنفسهم بحراك 25 يوليو تعزز المخاوف على تونس، في ظل موجة من الحرائق طاولت عدة مناطق، وإمكانية استهداف مقرات سياسية، بما في ذلك مقر النهضة». وأضاف، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «تونس للجميع، وخطابات التحريض ستقود إلى الفوضى، لذلك لا بد من الانتباه وحماية البلاد، لأن الوطن هو الذي يبقى». وتابع عمارة أن «الأحزاب والنواب والسياسيين يجب أن يعملوا لإنقاذ بلدهم، والرئيس المنتخب من المفروض أن يكون جامعاً للتونسيين ويخدم مصلحة تونس، ويبتعد عن الخطابات التي لا تخدم البلاد». وبيّن أن «الانقسامات طاولت حتى العائلات التونسية، حيث يساند البعض سعيّد والآخر يعارضه. وهذا التشتت لا يخدم تونس. كما أن المعارضة متفرقة، وهذا لا يخدم أي أحد، وبالتالي لا بد من الجلوس حول طاولة الحوار ووضع هذه الحسابات جانباً».

> الشابي: مشروع الرئيس يتقدم بسبب الفراغ الموجود في الساحة
>
> رفيق عمارة: الانقسامات طاولت حتى العائلات التونسية

من جهته، رأى المستشار السياسي لرئيس الجمهورية السابق منصف المرزوقي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الوضع سيئ، والأخر يعارضه. وهذا التشتت لا يخدم تونس. كما أن المعارضة متفرقة، وهذا لا يوجد إلا الغموض ونقاط الاستفهام». وبين أنه «لا يوجد فهم من قبل غالبية التونسيين عن أسباب ما تعيشه البلاد، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي من أسبابها السياسات الفاشلة للحكومة، وعجز السلطة عن جلب موارد للموازنة»، مشيراً إلى أن «الوضع يؤشر لمنزلقات قد تكون خطيرة». ولفت إلى أنه «لا بد من التنبيه من إمكانية تسليط مليشيات لاستهداف ممتلكات ومقرات حزبية، وقد يتخذها الرئيس مطية لمنع النشاط الحزبي وغلق الفضاءات العامة، وهي إحدى انعكاسات الأزمة العميقة التي نعيشها في تونس». وأضاف أنه «كان يؤمل الحديث عن غازي الشواشي، وجه تحذيراً قوياً إلى الدولة التونسية خلسة، ومن داخل الغرف المظلمة، ودون احترام للآليات الدستورية والقانونية المتعارف عليها عند ممارسة السلطة التأسيسية، من مغبة هذا الفعل الموحش في حق الشعب وتونس، باعتبار أن هذه المساهمة ستكون بمثابة المشاركة في تكوين وفاق من شأنه تغيير هيئة الدولة ودفع الناس للاقتتال وبث الفوضى في البلاد». وأكد الشواشي، في تدوينة على صفحته في «فيسبوك» أمس الجمعة، أن هؤلاء «سيتحملون مسؤولية سياسية وقانونية وتاريخية كاملة تجاه شعبهم، الذي يتعرض الآن لعملية اغتصاب بالقوة لسيادته وحريته ومكتسباته».

ولم توضح جميع المنظمات التونسية بعد موقفها الرسمي من الدعوة للحوار التي أطلقها سعيّد. لكن الاتحاد العام التونسي للشغل ذكّر أمس في بيان بموقفه الداعي إلى «حوار حقيقي مباشر واسع لا قرارات مسبقة فيه ولا تزكية لاستنتاجات معدّة له سلفاً»، وفيما دعا إلى «الالتفاف على أهدافه وإطاره وعلى أطرافه ومحاوره وأشكال إنجازه وأجندة اشغاله قبل إصدار أي أمر في الغرض»، جدّد الاتحاد «رفضه لأيّ حوار شكلي مشروط غير ذي جدوى يهمّش القوى السياسية الوطنية والاجتماعية الفاعلة». كذلك، ندّد البيان بـ«الحرائق المفتعلة خلال الأيّام السابقة»، داعياً «وزارة الدّاخلية إلى التوجّه إلى الرأي العام لطمأنته وللكشف عن طبيعة هذه الحرائق والتمييز بين ما هو مفتعل وإجرامي وذو خلفية سياسية».

ولوحظ أن العديد من المفرج عنهم كانوا في حالة صدمة وعدم تركيز، وتجلّى ذلك من خلال علامات الشرود وعدم إبداء أية انفعالات مع جحوظ العينين، ما يشير إلى أنهم كانوا فاقدي الذاكرة، نتيجة الخوف والضغط الهائل الجسدي والنفسي الذي تعرضوا له خلال فترات اعتقالهم. وحول هذه العلامات، أفاد قريب لأحد المفرج عنهم من محافظة درعا ويدعى س. الرفاعي، بأن «الكثير من المفرج عنهم وبينهم شقيقه، يعانون من فقدان الذاكرة، الذي قد يكون مؤقتاً أو يمتد لسنوات بحسب ما يقول مختصون». وعزّا في حديث مع «العربي الجديد» فقدان الذاكرة إلى «الصدمات التي يتعرض لها المعتقلون نتيجة مشاهدتهم المستمرة لمشاهد التعذيب والضرب والسحل، فيقوم عقلهم الباطن بالانفصال عن الواقع في محاولة دفاعية للتكيّف معه أو تجاهله، لأنه أقوى من قدرة الشخص على التحمل».

وبعد حالة الفوضى والمشاهد الصادمة لآلاف الأهالي الذين كانوا يجوبون شوارع العاصمة بانتظار وصول أبنائهم المعتقلين، مسبّبين الإحراج للنظام، حاول الأخير «تلطيف» الصورة من خلال إرسال المعتقلين إلى مبنى المحافظة في دمشق ودرعا، والتقاط صور «مناسبة» لهم هناك. وسعى النظام عبر هذه الخطوة لطيّ صفحة الصور التي التقطها ناشطون وأهالي المعتقلين المفرَج عنهم وهم في حالة يرثى لها، مع فقدان الكثير منهم ذاكرتهم، وتقطع السبل ببعضهم بعد تركهم في بلدة صيدنايا مكان السجن سيئ الصيت، الذي يضم آلاف المعتقلين.

وفي إطار هذه المساعي من جانب النظام، وصل عدد من المعتقلين المشمولين بقرار العفو إلى مبنى محافظة ريف دمشق في منطقة المرجة، للإفراج عنهم. وقال محافظ ريف دمشق، معتز ابو النصر جمران لموقع «الوطن أون لاين» الموالي للنظام، إن عدد المفرَج عنهم بموجب العفو الأخير بلغ 99 شخصاً. وأضاف أن «هناك متابعة لوصول المفرَج عنهم إلى ذويهم ومنازلهم إما عن طريق الوحدات الإدارية أو بشكل مباشر من ذات المحافظة، حيث تم تخريجهم واستلامهم من أقاربهم، وأن الأمور تسير بشكل جيد ومنظم». ونشرت المحافظة تسجيلات مصورة للمفرَج عنهم، وسط حضور لممثلين عن مدن ريف دمشق.

من جهته، قال محافظ مدينة درعا التابع للنظام لؤي خريطة، في تصريح أول من أمس الخميس، إن المحافظة ستنشر أسماء الموقوفين المفرَج عنهم من أبناء محافظة درعا، وإنه سيتم «تأمين المفرج عنهم ممن لم يحضر أحد من ذويهم وإيصالهم لأهاليهم». ونشرت مواقع موالية للنظام، قوائم بأسماء المعتقلين المفرَج عنهم، مشيرة إلى أن عدد المفرَج عنهم في الدفعة الثانية من محافظة درعا بلغ 27 موقوفاً جرى تسليمهم الى أهاليهم بحضور خريطة وقائد شرطة المحافظة العميد زياد المحمد. أما العدد الكلي للدفعة السابقة التي أفرج عنها النظام في درعا أمس، فبلغ 46 شخصاً، من دون معرفة السجن الذي كانوا موقوفين فيه.

وأفرج النظام عن خمسة معتقلين فلسطينيين في سجونه، بينهم لاجئ فقد ذاكرته بسبب التعذيب الذي يمارس على المعتقلين في السجون، بينما لا يزال هناك أكثر من 1800 معتقل فلسطيني في سجون النظام، وفق «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية». وذكر مدير مكتب توثيق الانتهاكات في «تجمع أحرار حوران» عاصم الزعبي، في حديث مع «العربي الجديد» أنه وفق المعلومات التي تم تجميعها من أقارب المعتقلين، فإن ذوي المفرَج عنهم دفعوا مبالغ مالية طائلة لمحامين وضباط في النظام السوري لقاء الإفراج عنهم.

تقرير

سورية: صورة مناسبة لتفادي تكرار الفضيحة

الإفراج عن معتقلين جدُد

افرج النظام السوري عن معتقلين جدد في اليومين الماضيين، محاولاً تفادي مشاهد الفضيحة التي سادت في عمليات الإفراج السابقة

دمشق ـ **ريان محمد**

يواصل النظام السوري الإفراج عن دفعات جديدة من المعتقلين وسط فوضى تبدو متعمّدة من قبل أجهزته الأمنية، التي بدأت خلال اليومين الماضيين بالتعاون مع السلطات التنفيذية في محافظة دمشق بمحاولة احتواء تلك الفوضى وتصدير صورة أفضل. ومساء أول من أمس الخميس، أطلق النظام دفعة جديدة من المعتقلين من مبنى محافظة ريف دمشق في منطقة المرجة، من ضمنهم أشخاص اعتُقلوا خلال الأشهر الماضية بقضايا جنائية، بينما كان بعضهم معتقلاً لدى أفرع النظام الأمنية بقضايا «إرهاب». ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن الدفعة الأخيرة من المفرَج عنهم تضم 128 شخصاً، جلّهم من أبناء مناطق دمشق وريفها والقنيطرة، ليرتفع العدد الجمالي للمفرَج عنهم إلى نحو 426 شخصاً، بموجب مرسوم «العفو» الأخير الذي أصدره رئيس النظام السوري بشار الأسد في 30 مارس/آذار الماضي.

وفي ظلّ استمرار عمليات الإفراج، افترشت سيدة ستينية من بلدة الشابية في ريف دمشق الرصيف تحت جسر الرئيس، على أمل عودة ابنها المعتقل منذ نحو تسع سنوات في إحدى الدفعات المفرَج عنها. وقالت السيدة لـ«العربي الجديد»: «لدي أمل بمشاهدة ابني بين الدفعات المُفرَج عنها، فهو لم يقم بأي عمل مخالف للقانون، بل اعتُقل على حاجز في دمشق فقط لأنه من الغوطة (غوطة دمشق)، وربما بسبب تشابه أسماء». وأضافت: «أنتظر هنا منذ ثلاثة أيام، وكلما سمعت بخروج دفعة من مكان ما أذهب إليه»، مشيرة إلى أنها ذهبت أول من أمس الخميس إلى «ساحة المرجة حيث مبنى محافظة ريف دمشق، ولكن للأسف لم يكن ابني ضمن القوائم المفرَج عنها، لكن لا يزال لدي أمل بخروجه ضمن القوائم اللاحقة».

> سيدة ستينية: اعتُقل ابني على حاجز فقط لأنه من الغوطة
>
> الكثير من المفرَج عنهم يعانون من فقدان الذاكرة

في حالة صدمة وعدم تركيز، وتجلّى ذلك من خلال علامات الشرود وعدم إبداء أية انفعالات مع جحوظ العينين، ما يشير إلى أنهم كانوا فاقدي الذاكرة، نتيجة الخوف والضغط الهائل الجسدي والنفسي الذي تعرضوا له خلال فترات اعتقالهم. وحول هذه العلامات، أفاد قريب لأحد المفرَج عنهم من محافظة درعا ويدعى س. الرفاعي، بأن «الكثير من المفرَج عنهم وبينهم شقيقه، يعانون من فقدان الذاكرة، الذي قد يكون مؤقتاً أو يمتد لسنوات بحسب ما يقول مختصون». وعزّا في حديث مع «العربي الجديد» فقدان الذاكرة إلى «الصدمات التي يتعرض لها المعتقلون نتيجة مشاهدتهم المستمرة لمشاهد التعذيب والضرب والسحل، فيقوم عقلهم الباطن بالانفصال عن الواقع في محاولة دفاعية للتكيّف معه أو تجاهله، لأنه أقوى من قدرة الشخص على التحمل».

وبعد حالة الفوضى والمشاهد الصادمة لآلاف الأهالي الذين كانوا يجوبون شوارع العاصمة بانتظار وصول أبنائهم المعتقلين، مسبّبين الإحراج للنظام، حاول الأخير «تلطيف» الصورة من خلال إرسال المعتقلين إلى مبنى المحافظة في دمشق ودرعا، والتقاط صور «مناسبة» لهم هناك. وسعى النظام عبر هذه الخطوة لطيّ صفحة الصور التي التقطها ناشطون وأهالي المعتقلين المفرَج عنهم وهم في حالة يرثى لها، مع فقدان الكثير منهم ذاكرتهم، وتقطع السبل ببعضهم بعد تركهم في بلدة صيدنايا مكان السجن سيئ الصيت، الذي يضم آلاف المعتقلين.

وفي إطار هذه المساعي من جانب النظام، وصل عدد من المعتقلين المشمولين بقرار العفو إلى مبنى محافظة ريف دمشق في منطقة المرجة، للإفراج عنهم. وقال محافظ ريف دمشق، معتز ابو النصر جمران لموقع «الوطن أون لاين» الموالي للنظام، إن عدد المفرَج عنهم بموجب العفو الأخير بلغ 99 شخصاً. وأضاف أن «هناك متابعة لوصول المفرَج عنهم إلى ذويهم ومنازلهم إما عن طريق الوحدات الإدارية أو بشكل مباشر من ذات المحافظة، حيث تم تخريجهم واستلامهم من أقاربهم، وأن الأمور تسير بشكل جيد ومنظم». ونشرت المحافظة تسجيلات مصورة للمفرَج عنهم، وسط حضور لممثلين عن مدن ريف دمشق.

من جهته، قال محافظ مدينة درعا التابع للنظام لؤي خريطة، في تصريح أول من أمس الخميس، إن المحافظة ستنشر أسماء الموقوفين المفرَج عنهم من أبناء محافظة درعا، وإنه سيتم «تأمين المفرَج عنهم ممن لم يحضر أحد من ذويهم وإيصالهم لأهاليهم». ونشرت مواقع موالية للنظام، قوائم بأسماء المعتقلين المفرَج عنهم، مشيرة إلى أن عدد المفرَج عنهم في الدفعة الثانية من محافظة درعا بلغ 27 موقوفاً جرى تسليمهم الى أهاليهم بحضور خريطة وقائد شرطة المحافظة العميد زياد المحمد. أما العدد الكلي للدفعة السابقة التي أفرج عنها النظام في درعا أمس، فبلغ 46 شخصاً، من دون معرفة السجن الذي كانوا موقوفين فيه.

وأفرج النظام عن خمسة معتقلين فلسطينيين في سجونه، بينهم لاجئ فقد ذاكرته بسبب التعذيب الذي يمارس على المعتقلين في السجون، بينما لا يزال هناك أكثر من 1800 معتقل فلسطيني في سجون النظام، وفق «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية». وذكر مدير مكتب توثيق الانتهاكات في «تجمع أحرار حوران» عاصم الزعبي، في حديث مع «العربي الجديد» أنه وفق المعلومات التي تم تجميعها من أقارب المعتقلين، فإن ذوي المفرَج عنهم دفعوا مبالغ مالية طائلة لمحامين وضباط في النظام السوري لقاء الإفراج عنهم.

اهالي المعتقلين في انتظار الإفراج عنهم في دمشق، يوم الثلاثاء الماضي (وتي بشارة/فرانس برس)

شرق غرب

السودان: الشرطة تحقق بـ«تصرفات فردية» لعناصرها

أعلنت الشرطة السودانية، في بيان أمس الجمعة، فتح تحقيق في «تصرفات فردية» صاحبت تعامل قواتها مع تظاهرات خرجت أمس الأول الخميس، للمطالبة بالحكم المدني في الخرطوم، وأسفرت عن سقوط قتيل. وذكرت الشرطة أنها تحقق في واقعة «تهور سائق دورية (آلية) للشرطة وسط المتظاهرين»، من دون تأكيد أو نفي أن هذه الواقعة أسفرت عن سقوط القتيل. وأشارت إلى أنها تحقق في هوية شخص ظهر في مقطع فيديو يحمل مدسساً خلال التظاهرات.

(الأناضول)

الفيليبين: مرشحا الرئاسة يتبادلان التهم بالخداع

تبادل المرشحان إلى الانتخابات الرئاسية في الفيليبين، والتي ستجرى الاثنين المقبل، اتهامات بالخداع والتزوير، أمس الجمعة. ودعا فرديناند ماركوس جونيور (الصورة) منافسيه إلى الحرص «على حماية الأصوات الاثنين. ندرك جميعاً أنه عندما ننام، تحصل الكثير من الأمور غير المرغوب بها». في المقابل، نفت ليني روبريدو الشائعات عن تحالفها مع الحزب الشيوعي، معتبرة أنها «مفبركة» و«كاذبة».

(فرانس برس)

مقتل 11 عنصراً أمنياً في بوركينا فاسو

قُتل سبعة جنود وأربعة من قوات رديفة للجيش في كمينين في شمال ووسط بوركينا فاسو، بحسب ما أعلن الجيش في بيان، أمس الجمعة. ووقع الكمين الأول قرب بلدة سوليه، أمس الأول، وأدى إلى مقتل جنديين وأربعة من المتطوعين الذين يساعدون الجيش، فيما قتل خمسة من عناصر «وحدة تدخل خاصة تابعة للدرك» في كمين في أوانوبي. وأوضح الجيش أنه «من جهة العدو، أحصيت نحو 20 جثة لإرهابيين».

(فرانس برس)

أستراليا تسعى لصداقة مع جزر سليمان

أكد وزير الدفاع الأسترالي، بيتر دتون (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلاده تريد استمرار «الصداقة القوية» مع جزر سليمان، على الرغم من توقيعها اتفاقية أمنية مع الصين. وقال دتون، لبرنامج «تـوداي» على القناة الأسترالية التاسعة، إن رئيس وزراء جزر سليمان مانـاسيه سوغافاري كان واضحاً في أنه لن يسمح ببناء قاعدة عسكرية صينية على الجزر، وأستراليا تصدق كلامه. وأضاف أن «الاتفاق الذي تم توقيعه بين جزر سليمان والصين يسمح بوجود أمني في الجزر، وهذا هو الأساس الكامل للاتفاقية».

(أسوشييتد برس)

قرغيزستان: مقتل 3 بنيران أوزبكية

أعلنت قرغيزستان، أمس الجمعة، مقتل ثلاثة من مواطنيها، أمس الأول، بعد أن أطلق جنود أوزبكستانيون النار في جزء من الحدود المتنازع عليها بين البلدين. وهذه أخطر حادثة تقع على الحدود بين قرغيزستان وأوزبكستان في السنوات القليلة الماضية. وقالت لجنة الأمن القومي القرغيزية، في بيان، إن ممثلين عن أجهزة الحدود تواصلوا على الفور واتفقوا على إجراء تحقيق بالحادث.

(فرانس برس)

إضاءة

مهمات غب الطلب لـ«الحشد الشعبي» في العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

يواجه مسؤولون في هيئة «الحشد الشعبي»، في العراق اتهامات متصاعدة، حيال تكليف المئات من عناصره بواجبات خارج إطار المهام المرسومة له، في غرار حماية شخصيات سياسية معينة، أو حراسة مبان ومقرات لأحزاب ومكاتب سياسية مختلفة. كما اتهموا بتكليفهم بالمشاركة في تظاهرات ووقفات احتجاجية مؤيدة لتحالف «الإطار التنسيقي»، ومواقف سياسية أخرى، مثل التظاهرة التي نظمت في 4 فبراير/شباط الماضي، ضد وزير المالية السابق هوشيار زيباري في ساحة التحرير ببغداد، رفضاً لترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية، وأخرى ضد مشروع مد أنبوب نفط البصرة العقبة، والتحشيد للاحتجاج على برنامج بث من قناة تلفزيونية محلية وسط بغداد، اعتبرت مسيئة لأحد قيادات «الحشد الشعبي».

وكشفت مصادر مقربة من هيئة «الحشد الشعبي»، المظلة الجامعة لأكثر من 70 تشكيلاً مسلحاً، لـ«العربي الجديد»، عن انتقادات متصاعدة من قوى سياسية، بينها التيار الصدري وأخرى فصائلية، بشأن توسيع منح الموافقات من قبل «قيادة أركان الحشد الشعبي»، بتكليف مقاتلين بمهمات خارج مسؤولياتهم المحددة بالقانون المنظم للهيئة، من هذه المهمات، بحسب المصادر، حراسة مقرات ومكاتب سياسية، أو مرافقة شخصيات، بينهم نواب فازوا بالانتخابات الأخيرة، وتنسيب أعداد منهم، خصوصاً حملة الشهادات الجامعية، في محطات فضائية تابعة لقوى سياسية وفصائل مسلحة. وكشف نائب سابق عن تحالف «الفتح» عن «استهداف مئات من منتسبي الحشد الشعبي، خلال العامين الماضيين، في غير مهامهم»، مشيراً، لـ«العربي الجديد»، إلى أن ذلك كان تحت عنوان «تكليف». لكن الأكثر خطورة وفقاً للنائب السابق هو «التظاهرات والاعتصامات التي نظمت أمام المنطقة الخضراء لمدة شهرين رفضاً لنتائج الانتخابات، حيث تم استخدام المئات من منتسبي الحشد فيها، وحتى على مستوى استخدام جهودهم بالحملات الدعائية في الانتخابات الأخيرة». وأضاف النائب السابق، طالباً عدم الكشف عن اسمه، أن «هناك امتعاضاً على مستوى سياسي، وحتى شعبي وديني، من الظاهرة. فمن غير الصحيح أن تحصل أحزاب ومؤسسات وشخصيات على خدمات مجانية، من خلال توظيف أفراد يتلقون مرتباتهم نهاية الشهر من الدولة». واصفاً الأمر بأنه «قائم على مجاملات وعلاقات شخصية».

وكان البرلمان صوّت، في العام 2016، على مشروع قانون قدمته عدة قوى سياسية، عرف باسم «قانون الحشد الشعبي»، جمع من خلاله الفصائل المسلحة، التي تأسس معظمها بعد اجتياح تنظيم «داعش» البلاد منتصف 2014، تحت مظلة واحدة، واعتبرها مؤسسة أمنية رسمية. وتم في القانون إقرار رواتب شهرية لعناصره موازية لرواتب جنود الجيش، مع تخصيص موازنة تسليح وتطوير سنوية، وبلغ عديد المقاتلين المسجلين رسمياً زهاء 115 ألف عنصر.

تواصلت «العربي الجديد» مع اثنين من المسؤولين في هيئة «الحشد الشعبي»، لكنهما اعتذرا عن الإدلاء بأي تعليق حول تلك الاتهامات. وقال أحدهما إنها «اتهامات باطلة، لا تستحق التعليق».

فيما قال القيادي في «الحشد الشعبي» عادل الكرعاوي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إنه «قد يحدث ذلك في بعض الأحيان، لكنه مناف لقانون الحشد، وهو مرفوض ويُحاسب عليه القانون. وفي هيئة الحشد الشعبي مديرية للمتابعة متخصصة بمثل هذه التجاوزات وتعالجها سريعاً». وأضاف أن «الحشد قوة قتالية لا يمكن أن تُستغل من أي طرف في أي مشاريع سياسية أو حزبية، أو حتى لصالح شخصيات سياسية معينة. إن حدث (هذا الأمر) فإنه لن يستمر». لكن عضو تحالف «الإطار التنسيقي» كريم علبوي اعتبر أن «إثارة الموضوع له أبعاد سياسية»، مؤكداً، لـ«العربي الجديد»، وجود «مبالغة وتضخيم في هذا الموضوع بدوافع معروفة». وأضاف علبوي أن «بعض المنتسبين في الحشد الشعبي يعملون أساساً في وظائف ثانوية، مثل القنوات الفضائية والمكاتب السياسية. هم يمارسون أعمالاً أخرى غير واجباتهم حيال الهيئة، التي تمثل وظيفة حكومية، ولا يمكن المساس بها». وتابع أن «الحشد قوة قتالية مارست أدواراً وطنية كبيرة، ورغم أن بعض الأخطاء أو طرق الاستغلال تحدث في بعض الأحيان، إلا أنها تُكشف، ويتم محاسبة ممارسي الاستغلال بسرعة من خلال مديرية أمن الحشد، أو عبر الكتب الرسمية الخاصة بالتوبيخ والعقوبات الإدارية».

> تكليف مقاتلين من «الحشد» بحراسة مقرات ومكاتب سياسية

وفي السياق، قال الناشط السياسي مصطفى حميد إن «بعض المنتسبين في الحشد الشعبي هم الذين يطلبون من سياسيين وأحزاب تفريغهم لصالح العمل في المكاتب أو المقرات التابعة لهم للخلاص من الواجبات الصعبة والمرهقة». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»: «كما أن الكثير من أفراد الأجنحة الإعلامية في الحشد الشعبي تم تنسيبهم إلى مكاتب الأحزاب، لصناعة محتوى إعلامي حزبي وسياسي، وإدارة صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي». وأكد أن «الظاهرة موجودة ومعروفة، لكن الخلافات السياسية أعادت لفت الأنظار إليها وإثارتها مجدداً، كأوراق إدانة ضد الغير».

يُتهم عناصر «الحشد» بالمشاركة في تظاهرات لـ«الإطار التنسيقي» (حسين فالح/فرانس برس)

متابعة

جولة جديدة من أستانة نهاية مايو

أعلنت الخارجية الروسية أن اجتماع محادثات «أستانة» في جولتها الـ18 سيبدأ في نهاية شهر مايو/ أيار الحالي. وقال نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، لوكالة «تاس» الروسية، أول من أمس الخميس، «أمل أن يعقد الاجتماع المقبل في (العاصمة الكازاخية) نور سلطان قريباً، وقد تم تحديد موعده قبل بداية الصيف، في نهاية مايو». وأكد بوغدانوف مناقشة موسكو لكل من أنقرة وطهران، على اعتبارهما ضامنين لعملية «أستانة»، بالإضافة إلى حكومة النظام السوري ووفود المعارضة. وغُقدت الجولة الـ17 من مباحثات «أستانة» في 20 و21 و22 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، من دون تقديم أي جديد في ما يتعلق بتطورات الأوضاع السياسية والميدانية في سورية. وحضرت الجولة وفود الدول الضامنة للمسار والدول المشاركة بصفة مراقب والأمم المتحدة، إضافة إلى وفدي المعارضة السورية والنظام السوري.

وتعتبر الدول الثلاث (روسيا وتركيا وإيران) الضامنة لاتفاق «أستانة» حول سورية، الذي انطلق بين ممثلين عن النظام السوري ووفد من المعارضة، في العاصمة الكازاخية أستانة سابقاً ونور سلطان حالياً، وبدأت أولى جولات المحادثات في 23 و24 يناير/ كانون الثاني 2017.

(العربي الجديد)

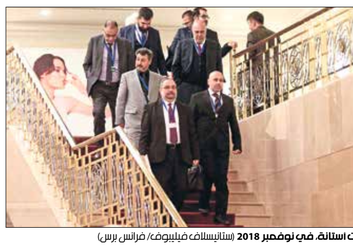
من مباحثات أستانة، في نوفمبر 2018 (ستانيسلاف فيليبوف/ فرانس برس)

رصد

العلاقات الثنائية والأزمة الليبية

وزير خارجية مصر إلى الرباط

الرباط ـ **عادل نجدي**

من المقرر أن يبدأ وزير الخارجية المصري سامح شكري زيارة رسمية إلى المغرب، يوم الاثنين المقبل، يلتقي خلالها نظيره المغربي ناصر بوريطة. وكشفت مصادر دبلوماسية مغربية لـ«العربي الجديد» أن اللقاء بين بوريطة وشكري سيكون مناسبة لبحث آفاق تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة بين مصر والمغرب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وتبادل الرؤى حول القضايا الإقليمية بالمنطقة والساحة الأفريقية والعربية. وتأتي الزيارة بعد نحو 4 أشهر من المباحثات الهاتفية التي جمعت الوزيرين، غداة زيارة وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إلى القاهرة في 16 يناير/ كانون الثاني الماضي. ويتوقع مراقبون مغاربة أن يحظى تعزيز العلاقات بين البلدين والأزمة الليبية في ظل ما تعيشه من موجة انقسام حادة أحدثها وجود حكومتين (حكومة فتحي باشاغا، وحكومة عبد الحميد دبيبة) في البلاد، بالأولوية. وفي الوقت الذي تدعم فيه مصر حكومة باشاغا، يلتزم المغرب الحياد اتجاه الأطراف المتصارعة، ويرى أن حل الأزمة الليبية «لا يمكن إلا أن يكون ليبياً، ولا يمكن أن يأتي من الخارج»، وأن التدخلات والمبادرات الأجنبية «تعقّد الوضع وتخلق مشكلات أكثر»، وأن الأمم المتحدة هي «الظلة الوحيدة المناسبة لإيجاد حل للأزمة الليبية»، وفق مواقفه الرسمية. كما يرى أن حل أزمة الشرعية في ليبيا «لا يمكن أن يكون إلا بتمرين ديمقراطي يشارك فيه كل الليبيين بعناصر يضعها الليبيون أنفسهم من خلال الاختصاصات الممنوحة لكل مؤسسة ليبية، التشريعية والتنفيذية، وكذلك هيئة الانتخابات كمؤسسة أساسية لإنجاح العملية الانتخابية».

وباستثناء بعض التوترات التي تشهدها العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بين الحين والآخر، بإعلان كل طرف حظر دخول بعض البضائع الواردة من الدولة الأخرى، إلا أن العلاقات تشهد تحسناً منذ عام 2015، إثر تمكنهما من تجاوز الأزمة الصامتة التي سادت بعد إطاحة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي. وكان لافتاً في يناير الماضي تأكيد السفير المصري في الرباط، ياسر مصطفى كمال عثمان، في تصريحات صحافية، أن بلاده «تدعم بقوة الوحدة الترابية للمملكة المغربية»، وأنها لا تعترف بـ«الجمهورية الصحراوية» ولا تقيم أي علاقات معها. وأشار إلى أن مصر شاركت في المؤتمر الدولي الذي نظمه المغرب والولايات المتحدة لدعم خطة الحكم الذاتي في يناير 2021، مشدّداً على أن الموقف المصري بخصوص دعم الوحدة الترابية للمغرب لا يقبل التأويل أو التشكيك.

الحدث

فيما كان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يترك الباب مفتوحاً أمام العودة إلى طاولة المفاوضات مع موسكو، كانت روسيا تصعد من نبرتها ضد بولندا، محذرة من أنها قد تكون «مصدراً للتهديد». كما يبدو أن موسكو قد اتخذت قرارها بمواصلة المعركة في مدينة ماريوبول الأوكرانية حتى النهاية، متحدثة عن أنه سيجرى فيها «في وقت ما» احتفال كبير لمناسبة الانتصار على المانيا النازية. في المقابل، كان البنتاغون يسارع إلى تبرئة نفسه من قتل الضباط الأوكرانية ضباطاً روساً كباراً

غزو أوكرانيا
روسيا تمهد لضمّ ماريوبول... وتهدد بولندا

يبدو أن روسيا بدأت التمهيد لضم مدينة ماريوبول الأوكرانية بشكل نهائي إلى مناطق الانفصاليين التابعين لها، عبر إعلان الكرملين أنه سيأتي وقت تُقام فيه احتفالات لمناسبة الانتصار على النازية في المدينة، في الوقت الذي كان فيه البنتاغون يحاول تبرئة نفسه من قتل ضباط روس كبار، عبر نفيه ما نشرته وسائل إعلام أميركية من أن المعلومات الاستخباراتية التي قدمت إلى كييف أدت إلى قتلهم أو تدمير الطيار الروسي «موسكفا». في هذا الوقت، تتزايد الدلائل على ارتكاب القوات الروسية جرائم حرب في أوكرانيا. وأعلنت منظمة العفو الدولية، في تقرير، أن هناك أدلة دامغة على أن القوات الروسية ارتكبت جرائم حرب، من بينها عمليات إعدام من دون محاكمة لمدنيين، عندما كانت تحتل منطقة بوتشا قرب العاصمة الأوكرانية كييف. وأشارت إلى أنها وثقت 22 حالة قتل خارج نطاق القانون نفذتها القوات الروسية «معظمها فيما يبدو عمليات إعدام من دون محاكمة» في بوتشا ومناطق مجاورة.

وبعد أن اتهمت كييف موسكو بأنها تنوي إقامة احتفالات في ماريوبول في 9 مايو/ أيار الحالي لمناسبة الانتصار على المانيا النازية، أعلن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف: «هذا العام، بالطبع، (الاحتفالات) مستحيلة لأسباب واضحة. لكن سيأتي الوقت الذي سيُقام فيه احتفال كبير هناك». وأضاف: «سيكون هناك روس بالطبع، عدد كبير من الروس في التاسع من مايو (في ماريوبول)، لكن في ما يخصّ (توجّه) وفد رسمي (إلى هذه المدينة)، فلستُ على علم بذلك». وأعلن بيسكوف، من جهة ثانية، أن هناك خطاباً عدائياً يصدر من بولندا، محذراً من أن وارسو قد تكون «مصدراً للتهديد». وكانت بولندا دعت الاتحاد الأوروبي لتشديد العقوبات على روسيا، وحلف شمال الأطلسي الغربي لتسليح أوكرانيا. وفي موازاة ذلك، كان النائب الأول لرئيس المجلس الاتحادي الروسي (الدوما) أندريه تورتشاك، أمس الجمعة، يُعلن خلال زيارته مدينة خيرسون أن «روسيا موجودة هنا إلى الأبد. يجب عدم التشكيك في ذلك».

ميدانياً، وفي حين أعلن مدير مكتب الرئاسة الأوكرانية أندريه يرماك، في تغريدة، أنه تم إجلاء نحو 500 مدني من مدينة ماريوبول ومصنع آزوفستال المحاصر منذ بدء عملية للأمم المتحدة، نهاية الأسبوع الماضي، اتّهمت «كتيبة آزوف» التي تدافع عن المصنع، أمس الجمعة، القوات الروسية باستهداف إحدى السيارات التي كانت تشارك في عملية إجلاء مدنيين، ما تسبب بمقتل جندي وجرح ستة. وأكدت الكتيبة، عبر تطبيق «تلغرام»، أن «العدو يواصل انتهاك كافة الاتفاقات وعدم احترام الضمانات الأمنية لعمليات إجلاء المدنيين». في موازاة ذلك، أعلنت المخابرات العسكرية البريطانية، في تغريدة أمس الجمعة، أن القوات الروسية في ماريوبول واصلت هجومها البري على مصنع آزوفستال للصلب لليوم الثاني، وكانت موسكو نفت شن هجوم على المصنع، حيث توجد آخر قوات المقاومة الأوكرانية في ماريوبول، معلنة، الأربعاء الماضي، عن هدنة لمدة ثلاثة أيام. في هذه الأثناء، شدد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في جلسة نظمها معهد «تشاتهام هاوس»، على أن «ماريوبول لن تستسلم». وقال: «هذا هو اليوم الـ72 من الحرب الشاملة، ولا يمكننا أن نرى نهاية لها بعد، ولا يمكننا أن نشعر بأي استعداد من الجانب الروسي لإنهائها». وأكد زيلينسكي، الذي أعلنت برلين أنه سيشارك في اجتماع افتراضي لقادة مجموعة السبع غداً الأحد، أن «العقوبات الأوروبية يجب ألا تخضع للمراجعة»، وذلك بعد أن قالت ثلاثة مصادر في الاتحاد الأوروبي، لوكالة «رويترز»، إن المفوضية الأوروبية اقترحت تغييرات على الحظر المقرر فرضه على النفط الروسي، في محاولة لكسب تأييد الدول المترددة، مشيرة إلى أن الاقتراح المعدل يشمل منح المجر وسلوفاكيا والتشيك مزيداً من الوقت للتكيف مع الحظر، ومساعدة تلك الدول في تحديث البنية التحتية النفطية لديها. وكان رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان قال إن بلاده ستحتاج إلى خمس سنوات واستثمارات ضخمة في مصافي النفط وخطوط الأنابيب، لتتمكن من تغيير نظامها الحالي الذي يعتمد نحو 65 في المائة منه على النفط الروسي. واعتبر زيلينسكي أن روسيا تظن أن بوسعها الإفلات من الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب بسبب تهديدها بشن هجوم نووي، فيما كرر المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية البيكسي زابتسيف أن موسكو لن تستخدم أسلحة نووية في أوكرانيا. وأشار زيلينسكي إلى أنه لا يزال مفتوحاً على إجراء مفاوضات مع روسيا، فقط في حال سحبت موسكو قواتها إلى مواقع ما قبل الغزو. وردأ على معلومات نشرتها صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، الأول من أمس، حول تقديم واشنطن معلومات استخبارية عن مواقع جنرالات روس في ميدان القتال، لتتمكن القوات الأوكرانية من قتلهم، قال المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي إن الولايات المتحدة تزود فعلاً القوات الأوكرانية بمعلومات استخبارية عسكرية «لمساعدة الأوكرانيين في الدفاع عن بلادهم، لكن نحن لا نقدم معلومات استخباراتية بشأن مواقع كبار القادة العسكريين في ساحة المعركة، أو نشارك في قرارات الجيش الأوكراني بشأن أهداف القصف». وكانت «نيويورك تايمز» نقلت عن مصادر لم تسمها في الاستخبارات الأميركية قولها إن معلومات استخباراتية قدمتها الولايات المتحدة للجيش الأوكراني، سمحت باستهداف عدد من الجنرالات الروس بالقرب من الجبهة منذ بدء الغزو في 24 فبراير/شباط الماضي. ونقلت عن المصادر قولها إن نحو 12 جنرالاً روسياً قتلتهم القوات الأوكرانية، استُهدفوا بالاستناد إلى المعلومات الاستخبارية الأميركية.

وفي حين ذكرت «نيويورك تايمز» أن جهود الاستخبارات التي تبذلها واشنطن لمساعدة كييف عن قرب في المعارك «تركزت خصوصاً على تحديد المواقع وتفاصيل أخرى لمقار القيادة المتحركة للجيش الروسي التي تتنقل باستمرار»، وأن القوات الأوكرانية استخدمت هذه المعلومات، إلى جانب المعلومات التي تجمعها بنفسها، لشن هجمات على ضباط روس كبار، أعلن كيربي أن كييف تتخذ بنفسها قراراتها بشأن استهداف أو عدم استهداف مسؤول روسي.

وفي حين ذكرت قناة «إن بي سي» الأميركية نقلاً عن مسؤولين، لم تسمهم، قولهم إنّ معلومات قدّمتها الولايات المتحدة ساعدت أوكرانيا على إغراق الطراد الروسي «موسكفا»، سارع مسؤول أميركي، طلب عدم كشف اسمه، لنفي هذا الأمر. وقال لوكالة فرانس برس: «نحن لا نُقدّم معلومات لاستهداف سفن. نحن نُقدّم مجموعة من المعلومات الاستخباريّة لمساعدة الأوكرانيّين على أن يفهموا بشكل أفضل التهديدات التي تُشكّلها السفن الروسيّة في البحر الأسود، ولمساعدتهم على الاستعداد للدفاع ضدّ هجمات محتملة آتية من البحر». وانتقد مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض نشر هذه المعلومات معتبراً أنه أمر «غير مسؤول». وقالت المتحدثة باسم المجلس أدريان واتسون، لوكالة فرانس برس، إن «الولايات المتحدة تقدم معلومات استخبارية عن ساحة المعركة لمساعدة الأوكرانيين في الدفاع عن بلادهم». وأضافت: «لا نقدم معلومات استخباراتية بهدف قتل جنرالات روس».

في غضون ذلك، أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية كريستين لامبرخت، أمس الجمعة، أن برلين ستسلم سبعة مدافع «هاوتزر» ذاتية الدفع إلى أوكرانيا، بالإضافة إلى خمسة مدافع تعهدت الحكومة الهولندية بتقديمها. وقالت لامبرخت ورئيس الأركان الألماني الجنرال إبرهارد تسورن إن المدافع ستخرج من مخازن القوات المسلحة الألمانية، وستُسلم بمجرد الانتهاء من أعمال الصيانة خلال الأسابيع المقبلة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

بينت يروج لاعتذار بوتين

احجم الكرملين، امس الجمعة، عن تحديد ما اذا كان الرئيس فلاديمير بوتين (الصورة) قد اعتذر لرئيس الوزراء الاسرائيلي نفتالي بنيت بعد تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قال فيها إن الزعيم النازي ادولف هتلر من اصول يهودية. وكان مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية ذكر، في بيان مساء الاول من امس، ان بوتين اعتذر، في اتصال هاتفي مع بينت، عن تصريحات لافروف، الا ان بيان الكرملين لم يشر الى هذا الامر.

اوكرانيون يتفرجون على آلية عسكرية مدمرة في كييف الاول من امس (Getty)

اعلن زيلينسكي انفتاحه على مفاوضات مع روسيا ضمن شروط

البنتاغون: كيف تتخذ قراراتها بشأن استهداف الضباط الروس

شرق غرب

مقتل سائح دنماركي في شمال العراق

كشفت مصادر أمنية رسمية في مدينة أربيل مركز إقليم كردستان العراق، أمس الجمعة، أن سائحاً دنماركياً قُتل وأصيب زميله بجروح متفاوتة جراء انفجار لغم أرضي، لدى دخولهما إلى أحد مناطق أنشطة مسلحي حزب العمال الكردستاني، شمالي محافظة دهوك الحدودية مع تركيا.

(العربي الجديد)

بغداد مستمرة بعملياتها ضد «داعش»

شدّد مسؤول أمني عراقي، أمس الجمعة، على ضرورة استمرار العمليات العسكرية ضد جيوب وخلايا تنظيم «داعش»، في مناطق واسعة من البلاد، نظراً لـ«ارتفاع معدل الهجمات التي نفذها مسلحو التنظيم خلال شهر رمضان الماضي». وأكد صدور قرار بتمديد العمليات العسكرية الحالية لملاحقة جيوب وبقايا التنظيم، حتى إشعار آخر.

(العربي الجديد)

المغرب: اعتقال عنصر من التنظيم

أعلنت السلطات المغربية، أمس الجمعة، اعتقال شخص موال لتنظيم «داعش» في مدينة بركان، للاشتباه في تورطه في «التحضير والإعداد لمشروع إرهابي بغرض المساس الخطير بالنظام العام»، وذلك بالتنسيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «أف بي آي». وأفاد المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية) أن «المشتبه فيه يبلغ من العمر 37 سنة، وكان يتولى إدارة مجموعة مغلقة على إحدى المنصات التواصلية، تعمل على تجنيد المتشبعين بالفكر التكفيري بغرض تنفيذ عمليات إرهابية».

(العربي الجديد)

بايدن إلى سيول وطوكيو

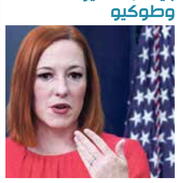

أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي (الصورة)، مساء أول من أمس الخميس، أن الرئيس جو بايدن سيبحث البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية مع الرئيس الكوري الجنوبي المنتخب يون سيول يول، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، أثناء زيارة للبلدين في 20 و22 مايو/أيار الحالي. وأضافت ساكي أن بايدن سيبحث أيضاً سبل محاسبة روسيا على غزوها لأوكرانيا، وسيجري محادثات مع زعماء المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند).

(رويترز)

بدء الانتخابات اللبنانية في الاغتراب

أجريت، أمس الجمعة، عملية اقتراع المغتربين اللبنانيين في الانتخابات التشريعية اللبنانية، وذلك في الدول التي تعتمد نهار الجمعة يوم عطلة نهاية الأسبوع. وشملت عملية الاقتراع 10 دول: السعودية (13095 ناخباً)، قطر (7339 ناخباً)، الكويت (5752 ناخباً)، سورية (1010 ناخبين)، سلطنة عمان (901 ناخب)، مصر (707 ناخبين)، إيران (640 ناخباً)، البحرين (637 ناخباً)، الأردن (482 ناخباً)، العراق (327 ناخباً)، مع الإشارة إلى أن الانتخابات ستجري في الإمارات (25052 ناخباً) غداً الأحد بعدما اعتمدته فرصة رسمية.

(العربي الجديد)

تقرير

خسارة محافظي بريطانيا بلا ربح كامل لعمّالها

حقّق حزب العمّال انتصاراً رمزياً في لندن في الانتخابات المحلية التي جرت أول من أمس الخميس، ما يشكّل ضربة لرئيس الوزراء بوريس جونسون، المحاصر بالفضائح

لندن ـ **ديمة ونوس**

سيبالغ حزب «العمّال» البريطاني، في احتفالاته باختراق معاقل حزب «المحافظين» في العاصمة البريطانية لندن، بينما سيبالغ المحافظون في التخفيف من وطأة الهزيمة الانتخابية التي تزيد من صعوبات رئيس الوزراء بوريس جونسون، وذلك مع صدور نتائج انتخابات المجالس المحلية في بريطانيا، والتي أجريت أول من أمس الخميس. وتمنح نتائج الانتخابات المحلية، مقياساً أولياً للانتخابات العامة المتوقع إجراؤها عام 2024، وهي تجري تحت وطأة «فضيحة الحفلات» المتعلقة بكسر قواعد الإغلاق لمواجهة كورونا، والتي تلاحق جونسون، ما قد يساهم في المزيد من إضعافه، فيما لم يتمكن «العمّال» من العودة إلى معاقل أساسية له في الأرياف، أو التقدم في مناطق صناعية، ما يشكّل ضربة أيضاً لفريق زعيمه كير ستارمر.

وبحسب النتائج التي صدرت أمس الجمعة، فقد خسر المحافظون سيطرتهم على المجلس المحلي في ويستمنستر («التي يوصف مجلسها بجوهرة تاج المجالس المحلية»، وذلك للمرة الأولى منذ تأسيس المجلس في عام 1964، وأيضاً في وانـدزوورث (معقل المحافظين والمجلس المفضل لدى رئيسة الوزراء الراحلة مارغريت تاتشر)، وكذلك في بارنت. وساهم خفض التوقعات خلال الأسابيع الماضية بجعل النتائج التي حصل عليها المحافظون أقل وطأة. إلا أن الإحباط بدا واضحاً أمس، على قادة مجلس المحافظين، الذين طالبوا نواب الحزب بالتفكير ملياً بهذه الخسائر الانتخابية، وبإقالة جونسون. وإن كانت النتائج المبكرة سيئة بالنسبة لجونسون وحزبه الذي خسر حوالي مائة مقعد في إنكلترا أو واحداً من كل 6 مقاعد، إلا أنها لم تكن كارثية تماماً. إذ أن الحزب كان مجهزاً لنتائج أسوأ بكثير، إضافة إلى أن «العمّال» لم يحظ بانتصار تاريخي إلا في وستمنستر ووانـدزوورث، ما جعل زعيمه ستارمر يهلّل لـ«نقطة تحول هائلة». إلا أنه ينبغي على ستارمر القيام بالكثير ليدفع بحزبه إلى رئاسة الوزراء. فعلى الرغم من انتزاع «العمّال» لـ«معاقل» المحافظين في لندن، وفي سواهُمابميتون وكمبرلاند، إلا أن «نقطة التحول الهائلة» لن تضمن وحدها الأغلبية العمالية للفوز برئاسة الحكومة. كما أن النتائج التي حصل عليها اليسار البريطاني خارج لندن جاءت أقل من نتائج 2016. ولم يتمكن ستارمر من تحقيق أمنيته بعد، باستعادة معاقد «الجدار الأحمر» (المناطق الصناعية في شمال إنكلترا وهي كانت تعتبر تاريخياً معقلاً لحزب العمال) في تذكير بنصر المحافظين في الانتخابات العامة في عام 2019، بعدما حظي جونسون بدعم الأغلبية في مناطق التي تشتهر بالصناعات الثقيلة كمناجم الفحم، وذلك لتمسك أغلبية سكّانها بالخروج من الاتحاد الأوروبي. لكن على الرغم من إخفاق حزب «العمّال» في استعادة معاقده في تلك المناطق، إلا أن التصويت في الانتخابات المحلية أظهر عودة بعض ناخبي تلك المناطق إلى البيار، ما قد يكون مؤشراً للانتخابات العامة المقبلة. وانطلاقاً من الطبيعة المحافظة لسكّان تلك المناطق، تبدو مفردات «الكذب» و«الاحتيال» و«خرق القانون»، من الكبائر التي تُفقد صاحبها كل الثقة، ما يعني أن «المحافظين» لم يضمنوا بعد أصوات «الجدار الأحمر» في الانتخابات المقبلة.

واعتبر جونسون أمس، أن النتائج جاءت «متباينة» لحزب المحافظين، وأنهم في بعض المناطق قد حقّقوا «مكاسب ملحوظة». واعترف جونسون في تسجيل مصور بأن المنافسة كانت حامية في بعض المجالس، لكن الحزب «حقّق مكاسب ملحوظة في بعض المناطق التي لم تصوت للمحافظين منذ وقت طويل»، وقال إن الرسالة التي خرج بها بعد بدء صدور النتائج هي أن الشعب البريطاني «يريد منه أن يواصل العمل على المسائل الكبيرة التي تعنيهم». بدوره، أقر رئيس حزب المحافظين أوليفر دودن بأن النتائج في لندن كانت «صعبة»، لكنه قال إن «الصورة الأكثر تباينا» في أماكن أخرى، أظهرت أن حزب العمّال لم يكن لديه الزخم للفوز في الانتخابات العامة المقبلة. لكن منسقة الحملة الوطنية لحزب العمّال، شبانة محمود، أكدت أن النتائج أظهرت أن الحزب «يبني أساساً متيناً» للعودة إلى السلطة. ووصف ستارمر النتائج بالرائعة، وبنقطة التحول الهائلة قياساً بالانتخابات العامة التي جرت في عام 2019، في عهد الزعيم السابق لحزب، جيريمي كوربين.

خسر المحافظون سيطرتهم على المجلس المحلي في ويستمنستر

ومن المتوقع أن يقرّ نواب المحافظين خلال الأيام المقبلة، ما إذا كانوا سيتفّذون «انقلابهم» على جونسون بسبب الفضيحة التي تلاحقه، وطرح 45 خطاباً لحجب الثقة عنه، وهو العدد المطلوب لإجراء التصويت على عزله. وكان الكثير من المرشحين المحافظين قد بدأوا تمردهم أثناء التحضير لحملاتهم الانتخابية، فقللوا من شأن انتمائهم للحزب وقدموا أنفسهم كـ«محافظين محليين»، متبرئين من فضائح «داونينغ ستريت» ومطالبين الناخبين بـ«عدم معاقبتهم» على «أخطاء» ويستمنستر. كما تحاشى الكثيرون منهم إرفاق منشوراته بصور جونسون. ويتوقع أن تعلن الشرطة البريطانية قريباً عن نتائج تحقيقاتها في «حفلات داونينغ ستريت» وإصدار غرامات جديدة بحق رئيس الوزراء، ما سيزيد من حجم الضغوط التي يتعرّض لها والتي قاومتها ملفات محلية متأزمة كغلاء المعيشة والضرائب المرتفعة.

وعلى الرغم من أن الناخبين أدلوا بأصواتهم المحلية لممثلين محليين مسؤولين عن قضايا كالتخطيط وجمع القمامة، فإن الانتخابات المحلية تمنح البريطانيين فرصة للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، كما تمنح الأحزاب صورة أوسع حول مستقبلهم السياسي.

وفي أيرلندا الشمالية، أدلى الناخبون بأصواتهم لاختيار مجلس جديد من 90 مقعداً، حيث أشارت استطلاعات الرأي إلى أن حزب «شين فين» القومي الأيرلندي يمكن أن يفوز بأكبر عدد من المقاعد، ومنصب الوزير الأول، فيما سيكون سابقة تاريخية.

رصد

بولسونارو على درب ترامب

يواظب الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو على مهاجمة النظام الانتخابي في بلاده، وسط تقدم لولا دا سيلفا في استطلاعات الرأي

من المفترض أن يتوجه البرازيليون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب الرئيس الـ39 في تاريخهم، والتاسع منذ سقوط الحكم العسكري (1964-1985)، في 2 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وتبدو الانتخابات المقبلة في غاية الأهمية لأسباب عدة، تبدأ من عبور البرازيل عقدا كاملا من الاضطرابات، التي بدأت بفضيحة شركة النفط «بتروبراس»، التي أدت إلى فضيحة حكم الرئيسة ديلما روسيف (2011-2016)، ثم ميشال تامر (2016-2018)، فضلاً عن سجن الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، المعروف بـ«لولا»، وصولاً إلى عهد الرئيس الحالي، اليميني المتطرف جايير بولسونارو. وشهدت ولاية الأخير تكريس اللااستقرار في البلاد، في ظلّ مواقفه الخارجة عن المألوف، سواء في مواجهة فيروس كورونا، أو في التعامل مع حلفائه وخصومه، فضلاً عن حربه مع الأنظمة القضائية والانتخابية في بلاده.

وقبل نحو 6 أشهر من الانتخابات رفع الرئيس الشعبوي بولسونارو منسوب التشكيك بالنظام القضائي، من دون أن يقدّم أي دليل على ذلك. وباشر بمهاجمة النظام الانتخابي البرازيلي، خصوصاً التصويت الإلكتروني، في ما يبدو أنها محاولة مسبقة منه للتشكيك في شرعية الانتخابات المقبلة. ويُشتبه في أن بولسونارو يستعدّ لعدم الإقرار بالنتيجة في حال هزيمته في الانتخابات، على غرار ما فعل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي يُبدي بولسونارو إعجاباً شديداً به.

في الواقع، تبدو خسارة بولسونارو مرجحة وفقاً لاستطلاعات الرأي في برازيليا. وبحسب استطلاع لمؤشر «باراناا بيسكويزاس»، الذي أُجري بين 28 إبريل/ نيسان الماضي و3 مايو/أيار الحالي، نال لولا 40 في المائة من نوايا 2020 مستفتى، في مقابل 35,2 في المائة لبولسونارو. وبيّنت استطلاعات لشركات «بوديرداتا» و«بي تي جي/أف أس بي» و«أكس بي/ إيبيسبي» و«إكزام/إيديا»، وأُجريت بين 15 إبريل و26 منه، تقدّم لولا بنسب تتراوح بين 41 و45 في المائة، في مقابل نيل بولسونارو بين 31 و36 في المائة. مع العلم أن لولا حافظ على تقدمه في مختلف الاستطلاعات على بولسونارو، منذ مارس/آذار 2021.

ودفع تشكيك الرئيس البرازيلي بالنظام الانتخابي الولايات المتحدة إلى التدخل، عبر التشديد على ضرورة وثوق البرازيليين بنظامهم الانتخابي. وقال المتحدث باسم السفيرة الأميركية نيد برايس، إن لدى واشنطن «ثقة كبيرة في المؤسسات الديمقراطية البرازيلية». وأضاف في موجز صحافي، مساء أول من أمس الخميس: «للبرازيل تاريخ طويل من الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، مع نسبة مشاركة عالية».

كما كشفت وكالة «رويترز» في تقرير لها، أن مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي آي إيه» وليام بيرنز، وجّه رسالة إلى مسؤولين برازيليين العام الماضي، يدعو فيها إلى أن يتوقف بولسونارو عن انتقاد النظام الانتخابي. وذكرت الوكالة أن بيرنز التقى في العاصمة البرازيلية مسؤولين برازيليين، في يوليو/تموز الماضي، في أهم زيارة لمسؤول أميركي إلى هناك، منذ بدء عهد الرئيس الأميركي جو بايدن في 20 يناير/كانون الثاني 2021. ومع امتناع «سي آي إيه» عن التعليق على تقرير «رويترز»، أفاد وزير مكتب أمن المؤسسات البرازيلية، مستشار الأمن القومي أوغوستو هيلينو، في حينه، بأن الاجتماع مع بيرنز كان علنياً. وذكر في بيان أن «المواضيع التي بُحثت في الاجتماعات الاستخبارية سرية، وأمن المؤسسات لا يتلقى رسائل من أي دولة». لاحقاً، نفى هيلينو وبولسونارو وصول رسالة من بيرنز، بل أكدا أن «الحديث عن الانتخابات لم يحصل». ولم تتوقف الأمور عند «الرسالة»، بل إن بيرنز، وفي زيارته غير المعلنة، التقى بولسونارو وهيلينو ورئيس المخابرات البرازيلية «أبين»، الكسندر راماجم، الذي انتهت ولايته في 31 مارس الماضي، وتناول بيرنز العشاء في مقرّ إقامة السفير الأميركي السابق، تود تشايمان، مع هيلينو ورئيس أركان الجيش البرازيلي في حينه، لويس إدواردو راموس. ووفقاً لما كشف أحد المصادر لـ«رويترز»، فإن هيلينو وراموس حاولا التقليل من أهمية إدّعاءات بولسونارو المتكررة حول احتمال تزوير الانتخابات، لكن بيرنز شدّد على أن «العملية الديمقراطية مقدسة، ولا ينبغي لبولسونارو انتقادها». مع العلم أن الجيش البرازيلي يتمتع بعلاقات تاريخية وثيقة مع المخابرات الأميركية. وطرح بولسونارو أن يجري الجيش عملية فرز الأصوات إلى جانب المحكمة الانتخابية الفيدرالية التي هاجمها مراراً. وحذّر مصدران لـ«رويترز» من أزمة محتملة إذا خسر بولسونارو بفارق ضيّق، ما قد يفسح له المجال لتكرار ما فعله ترامب، لجهة الاعتراض على النتائج وإطلاق اتهامات غير مستندة إلى أدلة بالتزوير.

تبدو خسارة بولسونارو مرجحة وفقاً لاستطلاعات الرأي

وفي مقابل محاولات بولسونارو ضرب صدقية الانتخابات، يتقدم لولا بقوة في صفوف الناخبين، خصوصاً بعد أن خلصت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة في 28 إبريل الماضي، إلى انتهاك حقوقه في إجراء محاكمة عادلة. وأشارت اللجنة إلى أنه تمت الموافقة على التنصت على لولا وأسرته، ونُشر ذلك في وسائل الإعلام قبل توجيه تهم رسمية، لافتة إلى أن هذه الوقائع وغيرها تتعارض مع حقه في الخصوصية وحقه في افتراض البراءة. وحُكم على لولا بالسجن تسع سنوات في يوليو 2017، ثم تمّت زيادة مدة الحكم لاحقاً إلى 12 عاماً، الأمر الذي حال دون ترشحه إلى الانتخابات الرئاسية في عام 2018. وفي عام 2021، ألغت المحكمة الفيدرالية العليا الحكم ضد لولا، وحكمت بأن القاضي السابق سيرجيو مورو، الذي أشرف على محاكمة الفساد الأولية في ملف «بتروبراس»، غير مختص بالتحقيق والمحاكمة في مثل هذه القضايا.

بولسونارو بين أنصاره في برازيليا، 1 مايو (ماتيوس بونومي/الأناضول)

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

أبرم زعيم اليسار الراديكالي في فرنسا، جان لوك ميلانشون، اتفاقاً مع أحزاب يسارية، وصفه حزبه «فرنسا الأبية»، بـ«التاريخي»، وذلك لخوض الانتخابات التشريعية الفرنسية في شهر يونيو/حزيران المقبل، طامحاً في كسر هيمنة حزب إيمانويل ماكرون على البرلمان، وفرض نفسه رئيساً للوزراء في «تعايش» حكومي - رئاسي

اتفاق انتخابي بين الاشتراكيين وميلانشون والشيوعيين والبيئيين

تحالف الضرورة لهزيمة الماكرونية

دعا ميلانشون الناخبين لاختياره رئيساً للوزراء (إيمانويل دونان/فرانس برس)

شهد الأسبوع الحالي انطلاق سباق الانتخابات التشريعية الفرنسية رسمياً، وذلك بعد فوز الرئيس إيمانويل ماكرون بولاية ثانية، متغلباً على منافسته زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان، في انتخابات الرئاسة التي جرت بدورتها الثانية في 24 إبريل/نيسان الماضي. وتتحضر الأحزاب الفرنسية لخوض الانتخابات التشريعية، بناء على ما أفرزته انتخابات الرئاسة من انقسام سياسي ثلاثي للقوى المتصدرة، بين فريق ماكرون واليمين المتطرف واليسار الراديكالي، حيث يعقد الأخير آماله على إمكانية البناء على زخم الرئاسيات، والنتيجة الجيّدة التي حقّقها زعيمه جان لوك ميلانشون في الدورة الأولى، للوصول إلى رئاسة الوزراء، ما يبقي ميلانشون نجم الموسم الانتخابي الفرنسي في عام 2022، فيما لا يزال اليمين المتطرف متكتماً على خططه.

تحالف الضرورة بين اليسار والبيئيين

وكما كان الاستحقاق الرئاسي محموماً، حيث وضع حزب ماكرون، «الجمهورية إلى الأمام» (أعلن الخميس عن تغيير اسمه إلى «النهضة»)، يده على قلبه، خشية الإطاحة برئيسه، ووصول اليمين المتطرف إلى الإليزيه للمرة الأولى في تاريخ فرنسا، تحمل الانتخابات التشريعية التي ستجرى أيضاً بدورتين، في 12 و19 يونيو/حزيران المقبل، صفة الاستثنائية، حيث يزداد التطبيع السياسي مع زعيم حزب «فرنسا الأبية»، من قبل معسكر اليسار والبيئة، لهزيمة ماكرون في البرلمان.

وإذ عقدت هذه الأحزاب مجتمعة، اتفاقاً للتحالف في التشريعيات، وصفه حزب «فرنسا الأبية»، بالتاريخي، يبدو التحالف الجديد «قسرياً»، وقد اعترضت العديد من الوجوه اليسارية عليه، وذلك رفضاً للتطبيع مع أفكار وطروحات اليسار الراديكالي، ولكن أيضاً لقطع الطريق على أي إمكانية لوصول ميلانشون، الرجل القوي في اليسار، إلى قصر ماتينيون، مقر رئاسة الوزراء.

ولقطع الطريق على أي إمكانية، ولو ضئيلة، لفرض «تعايش» بين الرئاسة الفرنسية ورئاسة الوزراء، أي حين تصل إلى المنصبين شخصيتان من حزبين مختلفين، سارع حزب ماكرون بدوره إلى تمتين التحالف بينه وبين ما يسمى بـ«الأحزاب الرئاسية»، عبر إنشاء «كونفدرالية حزبية» حملت شعار «سوية»، متخطية تجاذباتها، لخوض الانتخابات والحفاظ على الأكثرية في البرلمان الفرنسي.

وتصب جميع التحركات على مقلب اليسار الفرنسي، كما هو معلن، في منع ماكرون وفريقه من تطبيق «الإصلاحات» التي يتضمنها البرنامج الرئاسي، والتي يرى اليسار الفرنسي أنها تزيد من قضم حقوق الطبقة العاملة ومتوسطي الدخل، بالإضافة إلى رفض المشروع المثير للجدل، والمتعلق برفع سنّ التقاعد من 62 إلى 65 عاماً.

ولم يتمكن الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي كان رشحّ عمدة باريس أن هيدالغو للرئاسة، حيث لم يصل التصويت لها في الدورة الأولى من الرئاسيات إلى 2 في المائة، والحزب الشيوعي، و«فرنسا الأبية»، بالإضافة إلى «الخضر»، من التوحد، لخوض انتخابات الرئاسة بمرشح واحد، علماً أن ميلانشون حصل في الدورة الأولى على تصويت 21,91 في المائة من الناخبين الفرنسيين، فيما حصلت لوبان على 23,15 في المائة.

رافضون للتطبيع مع ميلانشون

وخاضت هذه الأحزاب انتخابات الرئاسة بمرشحيها الكثر، ما شتّت أصوات اليسار الفرنسي، وسمح للوبان وماكرون بالانتقال إلى الدورة الثانية، في سيناريو مكرر عن عام 2017.

> **فابيان روسيل: لا يمكن لأحد من اليسار أن يفوز بمفرده**

وكان واضحاً عدم رغبة «الاشتراكي» خصوصاً في أي تقارب أو تصعيد سياسي لميلانشون، الذي شدّد بدوره شروطه، كما أعلن أن على كل من يريد التحالف معه الاعتراف به مرشحاً وحيداً للانتخابات.

وعلى العكس من ذلك، يسعى الاشتراكي اليوم، من وراء إبرام التحالف مع «فرنسا الأبية»، لخوض التشريعيات، إلى إنقاذ نفسه من خطر التلاشي عن الخريطة السياسية الفرنسية، بالإضافة إلى التصدي لخطط ماكرون «الإصلاحية»، التي هي استكمال لسياسات الرئيس الفرنسي السابق عن «الاشتراكي»، فرانسوا هولاند، الذي يتهم بإضعاف الخط اليساري للحزب، على حساب التيار الوسطي، الأقرب إلى عهد طوني بلير «العمّالي» في بريطانيا. وأعلن هولاند عن رفضه للتحالف الجديد، وسط تحذير لوجوه «اشتراكية» من اختفاء الحزب بعد التحالف مع «فرنسا الأبية».

وكان حزب ميلانشون قد عقد بداية الأسبوع الحالي، الاتفاق الانتخابي الأول مع حزب البيئة (بزعامة يانيك جادو)، والشيوعي الفرنسي (فابيان روسيل)، تحت راية «الوحدة الشعبية الجديدة البيئية والاجتماعية» (نوب)، ثم شمل يوم الأربعاء الماضي، الاشتراكي، بالتحالف الذي قسّم صفوف الحزب الأخير. ورفض عدد كبير من قياديي «الاشتراكي»، من بينهم رئيس الحكومة الأسبق برنار كازنوف وهولاند والسكرتير السابق للحزب كريستوف كامباديليس، الانضواء تحت راية «الوحدة الشعبية»، على اعتبار أن خطهم السياسي لا يتناغم مع أفكار ميلانشون التي يصفها اليسار التقليدي بالراديكالية، خصوصاً في ما يرتبط بالسياسات الفرنسية الأوروبية. وحذّر هولاند من فقدان الحزب «لمصداقيته وهويته»، فيما أعلن كازنوف انسحابه من «الاشتراكي»، رفضاً خصوصاً لاقتراح «فرنسا الأبية» من جانب واحد، «عصيان» أحكام بعض معاهدات الاتحاد الأوروبي.

وقالت صحيفة «لوموند» إنه بالنسبة لهؤلاء، فلا مجال أبداً لبحث «بيع ما تبقى من تاريخ حزبهم»، لاتفاق التحالف الجديد الذي عقده سكرتير الحزب الاشتراكي الحالي، أوليفييه فور، مع ميلانشون لـ«انتخاب نواب في غالبية الدوائر الانتخابية لمنع ماكرون من المضي قدماً في سياساته الظالمة والوحشية وإنزال الهزيمة باليمين المتطرف»، بحسب بيان الاتفاق المشترك.

على المقلب الآخر، يرى الجناح المؤيد للاتفاق، مردوده في ضرورة الفوز. وفي تصويت وصفه البعض بـ«التاريخي»، وافق المجلس الوطني للحزب الاشتراكي، مساء أول من أمس الخميس، بنسبة 62 في المائة، على التحالف. من جهته، قال زعيم الحزب الشيوعي فابيان روسيل في حديث إذاعي إنه «لا يمكن لأحد من اليسار أن يفوز بمفرده»، مشيراً إلى أن التحالف «بحاجة إلى أن يبني على الأمل الهائل بين الجمهور الفرنسي وبين العمال وبين الشباب الذين يطالبوننا بأن نتحد».

ومثل الانتخابات الرئاسية، تجري الانتخابات التشريعية الفرنسية في 577 دائرة انتخابية وعلى جولتين، ما يعني أن التحالفات تقدم أفضل فرصة للتعويض في الجولة الثانية. وأنهى حزب ماكرون الولاية الأولى للرئيس بـ267 عضواً في البرلمان. ويرى الرافضون من الاشتراكيين للتحالف، أنه ليس منصفاً أبداً للحزب العريق، على اعتبار منحه 70 دائرة فقط للفوز بها، يرى الحزب أن 30 منها هي في متناول اليد أصلاً، علماً أن الرقم لا يزال بعيداً جداً عن الـ300 دائرة التي استثمر الاشتراكيون للفوز بها في 2017. ودفع ذلك بعض مرشحي الحزب للإبقاء على ترشحهم، وهو ما يعرض أصوات الناخبين أيضاً للتشتيت. ورأى رئيس الوزراء الفرنسي السابق عن الحزب، جان مارك أيرولت، أن الثمن سيكون «باهظاً».

ولا يجعل تحالف «فرنسا الأبية» - «الاشتراكي» - الخضر - الشيوعي، فريق ماكرون مرتاحاً كثيراً، على الرغم من اتفاق «الأحزاب الرئاسية» على التوحد. ويتواصل البحث داخل هذا الفريق، على مرشحين موحدين للـ577 دائرة، بعد التحالف «الكونفدرالي» الأربعاء الماضي، بين «الجمهورية إلى الأمام»، وحركة «موديم» (وسطي - بزعامة فرانسوا بايرو) وحركة «أوريزون» (بزعامة رئيس الوزراء السابق إدوار فيليب)، ما يعني تأجيل الخلافات التي طفت على السطح بينها، خصوصاً مع إدوار فيليب، إلى حين.

(العربي الجديد)

حزب الرئيس يبدّل اسمه... عودة إلى 2019

أعلن حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، «الجمهورية إلى الأمام»، تغيير اسمه، إلى حزب «النهضة»، في عودة لاسم اللائحة التي رشّحها ماكرون للانتخابات الأوروبية في عام 2019

أعلن حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، «الجمهورية إلى الأمام»، أول من أمس الخميس، تغيير اسمه إلى حزب «النهضة» (رونيسانس). وأعلن الأمين العام للحزب، ستانيسلاس غيريني، التغيير رسمياً، لـ«التمكن من توسيع الحزب الذي أنشأه الرئيس إيمانويل ماكرون قبل ست سنوات». وأكد غيريني أن حزب «النهضة» يهدف إلى «البقاء وفيّاً لإرادة الرئيس» القائمة على «اختيار النور على الظلمة دائماً»، و«وفيّاً لما نقوم به على الساحة الأوروبية».

وليست المرة الأولى التي تبدل فيها الأحزاب الفرنسية أسماءها، وكان سبق لليمين الفرنسي أن غيّر اسمه أكثر من مرة، وأخيراً من حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» إلى «الجمهوريين»، كما أن حزب زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان، «التجمع الوطني»، حمل اسم «الجبهة الوطنية» خلال فترة زعامة والدها، جان ماري لوبان.

وربط بعض المتابعين تسمية حزب ماكرون الجديد بفترة عصر النهضة (بين أواخر القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر)، بعد فترة القرون الوسطى، وهي الفترة التي شهدت فيها أوروبا فورة ثقافية وفنية وسياسية،

أسّس ماكرون حزبه عام 2016 (جيف ميشيل/ Getty)

كما ربط بعضهم الاسم بمعنى الكلمة الحرفي، أي الولادة من جديد، والتي قد تفسّر بشعار ماكرون الداعي للتغيير والذي يحمل رؤيته لفرنسا، فيما يرى مراقبون أن الحزب الذي تأسس في عام 2016، ويرتبط اسمه بالماكرونية، قد يتلاشى سريعاً بعد خروج الرئيس من الإليزيه. وتحدث غيريني عن الوفاء لأوروبا، في معرض الإعلان عن تغيير الاسم، بعدما كانت لائحة ماكرون للانتخابات الأوروبية في عام 2019 قد حملت اسم «النهضة».

وجاء إعلان غيريني، أول من أمس، خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع ريشار فيران، رئيس حزب ماكرون في الجمعية الوطنية (البرلمان)، وفرانسوا بايرو زعيم حركة «موديم» الوسطية، وإدوار فيليب، رئيس الوزراء السابق ومؤسس حركة «أوريزون» (آفاق)، للإعلان عن تحالف «سوية» لخوض الانتخابات التشريعية المرتقبة في يونيو/ حزيران المقبل. وقال غيريني إن الهدف من تغيير الاسم أيضاً هو «أن يكون منفتحاً على المواطنين، وعلى ممثليهم المنتخبين، وعلى شركائنا الحاليين كجزء من الأغلبية الرئاسية في المستقبل».

وبحسب الاتفاق المبرم بين «النهضة» و«موديم» و«أوريزون»، فإن الحزب الأخير سيقدم 58 مرشحاً للانتخابات التشريعية، فيما ستقدم حركة «موديم» بين 101 و110 نواب. ومن مجموع مقاعد البرلمان الفرنسي البالغ عددها 577، يفترض أن يتقدم حزب ماكرون بـ400 مرشح.

(العربي الجديد)